

الفصل الأول
الإطار العام للدارسة

المقدمة :

إن الدول في إطار تبادلها التجاري الدولي في السلع والخدمات امتدت إلى وسائل للتبادل فيما بينها وقد تعددت وسائل التبادل بدأ من نظام المقايضة إلى أن توصلت إلى تسييط النقود كوسيط للتبادل وبعد ترسيخ مفهوم النقود كوسيط للتبادل ، ووحدة للحساب والقياس ووحدة لحفظ القيمة نشأ مفهوم العملات ومفهوم سعر الصرف بين الدول في إطار تبادلها التجاري ، حيث لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها تملأً دون أن تعتمد على الدول الأخرى أو العالم الخارجي من السلع والخدمات و نتيجة للتبادل التجاري تطور مفهوم سعر الصرف ، كما تطورت سياساته وأنظمتة وإداراته يعرف سعر الصرف لدولة ما بأنه سعر عملة البلد المعين مقارنة بالعملات الأجنبية الحرة وهو سعر نسبي يتوقف على حجم تجارة البلد الخارجية بالإضافة إلى حجم المعروض من النقد الأجنبي والطلب عليه ، ومن المعلوم أن التبادل التجاري الدولي من صادرات وواردات للسلع والخدمات بين الدول يولد مستحقات للدولة المصدرة على الدول الأخرى بينما يولد مدفوعات إلى الدولة المستوردة من العالم الخارجي ويتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف حيث يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات في السياسة النقدية ، لأنه يؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الداخلية والخارجية لذلك تولي السلطات المالية والنقدية سعر الصرف اهتماماً بالغاً وخاصة الدول التي تعاني من شح في موارد النقد الأجنبي. ومن المعلوم في السودان تدرجت سياسات سعر الصرف من السعر الثابت إلى السعر الحر إلى السعر المتعدد ومن خلال هذا البحث نسلط الضوء على أثر سياسات البنك المركزي في استقرار سعر الصرف وذلك بالاعتماد على بيانات أولية من البنك المركزي وأخرى ثانوية .

مشكلة البحث :

يناقش البحث مشكلة تعدد وتنوع السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي تجاه سعر الصرف ومدى إسهام تلك السياسات في :
أ. استقرار أسعار الصرف .
ب. خلق سوق موحد للنقد الأجنبي .
ج. تحقيق التوازن الخارجي في الاقتصاد السوداني وذلك من خلال تسليط الضوء على تلك السياسات خلال الفترة من عام (2005 – 2013م) .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الفاعل لسعر الصرف في انسياب النقد الأجنبي لداخل البلاد ولحداث التوازن في سوق النقد الأجنبي فالبحث عبارة عن معرفة سياسات بنك السودان واثرها في سوق الصرف خلال الفترة (2005 – 2013م) وذلك من خلال متابعة الطرق والأساليب التي اتبعها البنك في تحديد سعر الصرف والتطرق إلى الأدوات التي استخدمها لتدخل في سوق النقد الأجنبي.

توفير بعض المعلومات التي تساعد في زيادة المعرفة في هذا المجال.

تفيد الباحثين في الدراسات المستقبلية.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

1. معرفة سياسات بنك السودان المركزي على سعر الصرف .
2. معرفة سياسات بنك السودان المركزي على طلب الصرف الأجنبي .
3. سياسات بنك السودان المركزي لها علاقة بالعرض الأجنبي .
4. توضيح أثر سياسات البنك المركزي على استقرار سعر الصرف .

الفرضيات .:

1. هنالك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي و الطلب علي النقد الأجنبي .
2. هنالك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الأجنبي .

منهج البحث :

يقوم البحث على المنهج الإحصائي في جمع البيانات وتحليلها، لمحاولة تتبع الظاهرة موضع الدراسة ، والمنهج التحليل الوصفي حيث يقوم بتوصيف الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة البحث مع محاولة تفسير الحقائق معتمدين على بيانات من مصادر أولية متمثلة في البنك المركزي وأخرى ثانوية بالمراجع والبحوث والمنشورات .

حدود البحث :

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمانية : خلال الفترة من (2005 – 2013م) .

هيكل البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول ونقسم الفصول إلى مباحث حيث يشتمل الفصل الأول على الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة أما الفصل الثاني فيشتمل على مبحثين المبحث

الأول : يتناول تعريف سوق الصرف الأجنبي وخصائصه وأنواعه وقوي سوق الصرف والمتعاملون في سوق الصرف ، المبحث الثاني : يتناول البنك المركزي ونشأته وخصائصه ووظائفه . الفصل الثالث : يحتوي على مبحثين المبحث الأول : يتناول السياسة النقدية والمالية ، المبحث الثاني : يتناول سعر الصرف . الفصل الرابع : يشتمل على مبحثين المبحث الأول : خلفية تاريخية عن بنك السودان المركزي ، المبحث الثاني : سياسات بنك السودان المركزي ، والفصل الخامس الدراسة الميدانية وشتمل علي مبحثين المبحث الأول:عر وتحليل ومناقشة الفرضيات،المبحث الثاني:النتائج والتوصيات،المصادر والمراجع.

الدراسات السابقة :

دراسة نزار العجمي رحمة الله (1) :

الهدف من الدراسة :

1. استقرار محددات الاستثمار الأجنبي للدول النامية عامة ومحددات الاستثمار الأجنبي في السودان بصفة خاصة .
 2. توضيح اشكال وصور الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مع التركيز على الاستثمارات المتعلقة بالنفط .
 3. توضيح انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالنفط على الموارد المالية والنقد الأجنبي .
 4. دراسة إمكانية استحداث آليات ووسائل لتحسين كفاءة إدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان .
- مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني وحصرها لدى بعض الجهات المعنية ذات العلاقة (وزارة الطاقة والتعدين ، وزارة الاستثمار ، وزارة المالية ، بنك السودان المركزي) الأمر الذي أدى إلى اضعاف احصائيات الاستثمارات الأجنبية مما انعكس على قراءة بنود ميزان المدفوعات .

النتائج :

1. زيادة الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالنفط السوداني نتيجة لتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي السوداني وتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وتنفيذ عدد من البرامج والسياسات الاقتصادية خلال التسعينات .
 2. يتأثر الحساب الجاري ايجاباً بنقصان العجز فيه وذلك نتيجة للأثر الايجابي في كل من الميزان التجاري وحساب العمليات غير المنظورة إذ أن الموارد التي يوفرها النفط نتيجة للعمليات التصديرية تقلل من نفقات الدولة نتيجة لخروج فاتورة استيراده من قائمة الواردات .
 3. حدث تغيير في هيكل ميزان المدفوعات .
- أ. تغيير نوعي في تركيبة الصادرات لدخول النفط كسلعة صادرة جديدة وخروجه من قائمة الواردات حيث أدى دخول النفط في الصادرات لتنوع الصادرات السودانية وبالتالي تجنب الاعتماد شبه الكامل على الصادرات الزراعية .

¹ نزار العجمي رحمة الله ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني في توفير موارد مالية للنقد الأجنبي ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان ، 2007 .

ب. تغيير كمي بارتفاع بنود مثل عائدات الاستثمار للشركات الأجنبية .

4. توفر الموارد المالية النفطية لتحريك عجلة الانتاج .

5. أثر النفّر تأثير مباشر على التنمية في مناطق النفط .

التوصيات :

1. العمل على تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالآتي :

- القوانين واللوائح التي تواكب التطورات الاقتصادية .

- سهولة وتبسيط الاجراءات الحكومية .

- وجود الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمارات الأجنبية .

- توفير التسهيلات الجمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير .

دراسة منى نصر الدين بشير (1) :

الهدف من الدراسة :

يهدف البحث إلى التصديق بشركات الصرافة كواحدة من أدوات البنك المركزي التي يستعين بها في رسم وتنفيذ السياسات نشأتها أهدافها ودورها المؤثر في سوق النقد الأجنبي والجهاز المصرفي.

مشكلة البحث :

يناقش البحث مشكلة تعدد وتنوع شركات الصرافة والبحث عن مدى تأثيرها على الجهاز المصرفي وسوق النقد الأجنبي وذلك من خلال الافتراضات الآتية :

1. ساهمت شركات الصرافة في انجاح السياسات التي وضعها البنك المركزي بهدف خلق استقرار في سعر الصرف .

2. للصرافات دور مؤثر في سوق النقد الأجنبي .

3. سياسات البنك المركزي لها دور ايجابي في توجيه وتطوير علم الصرافات صوب تحقيق الأهداف المرجوة .

النتائج :

1. من نتائج سياسة التحرير ان اجتذبت شركات الصرافة منذ عام 1995م وحتى العام 2004م موارد من سوق النقد الأجنبي وتطورت هذه الموارد خلال الأعوام المذكورة حيث دخلت قيود جديدة كما تمت ازالة بعض القيود على الاستخدامات عليه فقد اصبحت شركات الصرافة تساهم بنسبة عالية في موارد سوق النقد الأجنبي .

¹ منى نصر الدين بشير ، أثر تطور شركات الصرافة على سوق النقد الاجنبي ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في البنوك والتصدير جامعة السودان ، 2006م .

2. بالرغم من أن فترات عمل شركات الصرافة عكست تأرجح في السياسات ما بين رقابة وتحرير مما أدى إلى عدم نضوج التجربة إذ أنه عادة ما تتدخل السلطات والجهات المسؤولة في إلغاء نظام الصرافات إلا أن الفترة من 1995 – 2004م شهدت استقرار وتطور ملحوظ في عمل شركات الصرافة .

3. أدى السماح للصرافات في العمل في مجال التحويل إلى جذب مدخرات المقترين إلى الداخل مما ساهم في خلق موارد اضافية لهذه الشركات .

التوصيات :

1. يساهم عمل الصرافات في مجال التحويلات الواردة والصادرة في الحد من عمليات غسل الأموال .

2. إلزام الصرافات بالتحري عن الجهات التي تتعامل معها لتفادي التعامل مع جهات غسل الأموال .

3. إلزام شركات الصرافة بتطبيق أنظمة محاسبة تقنية .

4. تحفيز شركات الصرافة الملتزمة بالضوابط واللوائح .

5. إعداد الدراسات اللازمة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الصرافات ودورها في سوق النقد الأجنبي .

دراسة سامي شرف الدين الطيب (1):

الهدف من الدراسة

الهدف الأساسي للدراسة هو البحث عن مدى تأثير شركات الصرافة على سعر الصرف

مشكلة البحث :

يناقش البحث مشكلة تعدد وتنوع شركات الصرافة والبحث عن مدى تأثيرها على سعر الصرف وذلك من خلال الفرضيات الآتية :

1. زيادة عدد شركات الصرافة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى استقرار سعر الصرف في التسعينات .

2. ساهمت شركات الصرافة في إنجاح سياسات البنك المركزي التي انتهجتها نحو استقرار سعر الصرف .

3. شركات الصرافة لها دور ايجابي مقدر في زيادة موارد النقد الأجنبي .

النتائج :

1. ظهور بعض الممارسات الخاطئة لأصحاب الصرافات مثل البيع والشراء بغير الأسعار المعلنة من قبل بنك السودان .

2. لائحة تنظيم الصرافة صدرت عام 1981م وتم تعديلها في عام 1983م وصدرت لائحة اخرى عام 1995م واخرى في عام 2002م وهذا يعني أن هنالك مشكلة يحاول البنك المركزي معالجتها .

3. عدم محاربة الدول للسوق السوداء يؤدي إلى تدهور الصرف وبالتالي تدهور الاقتصاد السوداني .

4. رأس المال العامل في الصرافات مجتمعة يمثل كتلة نقدية لا بأس بها تؤثر على الأسعار الخاصة .

التوصيات :

1. تكثيف الرقابة والمراجعات المستمرة بواسطة بنك السودان والجهزة المتخصصة على اداء الصرافات وخاصة السوق السوداء وضبط المخالفات .

¹ سامي شرف الدين الطيب ، أثر الصرافات على سعر الصرف ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان 2006م .

2. يجب عقد اجتماعات دورية بين الصرافات وإدارة النقد الأجنبي لمناقشة عمل الصرافة وتنويع الصرافات بجملة المشتريات والمبيعات الأسبوعية وتقديم الدراسات والمقترحات التي تهدف إلى توحيد واستقرار سعر الصرف .
3. وضع خطط وإصدار منشورات تسهل عمليات التمويل بما يتماشى مع ما تحصل عليه الصرافات من العملات والتحويلات .
4. لا يمكن بأي حال الاستغناء عن الصرافات لأنها أساسية وشريكة في جميع الأعمال المصرفية بل العكس يجب تحفيزها وتشجيعها .

الفصل الثاني
البنك المركزي وسوق الصرف
المبحث الأول : البنك المركزي
المبحث الثاني : تعريف سوق الصرف الأجنبي وخصائصه وأنواعه

المبحث الأول : مفهوم ونشأة ووظائف البنوك المركزية

أولاً: مفهوم البنوك المركزية

البنك المركزي هو مؤسسة تتولى العمليات التمويلية العامة للحكومة ومن خلال إدارتها لهذه العمليات بوسائل مختلفة ومتعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية، وذلك بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للحكومة والبنك المركزي في الدولة يقوم بإدارته الجهاز النقدي للدولة، وعليه فإنه يعمل قائداً لسوق النقد ومشرفاً قريباً ومنظماً لنشاط البنوك التجارية، ولذلك فإنه يعتبر قمة المؤسسات النقدية أو أعلى سلطة نقدية في الدولة، ولما كان البنك المركزي قادراً على التأثير في الأوضاع والظروف النقدية والائتمانية والتطور المحلي في الدولة فقد القيت على عاتقه مسئولية رسم السياسات النقدية للدولة والمصارف المركزية يكون مملوكاً من قبل الدولة. يقصد بالبنك المركزي المؤسسة التي تلقي عليها مسئولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود، وذلك لتحقيق الرفاهية العامة، ولذلك فهذه المؤسسة النقدية التي تتولى مسئولية تنظيم وعرض النقود وتوفيرها وتكلفتها وذلك لتحقيق الصالح العام.

ويعرف كذلك على أنه المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية المساعدة والرقابة واستقرار النظام المصرفي في الدولة، وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع، وهو السلطة المالية التي تدبر بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية في الجهاز النقدي.⁽¹⁾

ثانياً : نشأة البنك المركزي:

إن الجذور التاريخية للصيرفة المركزية تمتد إلى منتصف القرن السابع عشر عندما لوحظ في العديد من البلدان أخذ مصرف واحد يتولى تدريجياً مهمة إدارة الأوراق المالية، والقيام بدور الوكيل المالي والصيرفي للحكومة بعد أن كان حق إصدارها متروكاً لكل المصارف، وعلى هذا الأساس سمي هذا المصرف في البداية بنك الإصدار أو البنك الوطني، ونجم عن ذلك تركيز الإصدار في يد بنك واحد، وأخيراً مسألة تنظيم إصدار العملة وضمان تحويلها إلى الذهب أو الفضة أو الأثنين معاً، أهم وظائفه الأساسية وبمرور الوقت ولكثرة تطور العمل المصرفي توسعت وظائفه وأغراضه للتناول تنظيم الإصدار والإشراف على الائتمان على حد سواء.

¹ فلاح حسين الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2003 ص 24

ويمكن القول في هذا الصدد أن البنك السويدي المعروف باسم Risk Bank الذي أنشئ عام 1688م، وبنك إنجلترا في عام 1694م يعد من أوائل بنوك الإصدار في العالم كما يرجع لهما الفضل في تطوير فن الصيرفة المركزيه،

ثم تلا ذلك إنشاء بنك فرنسا 1800م، وكذلك هولندا 1814م، والبنك الوطني النمساوي 1817م، والبنك الوطني البلجيكي 1850م، وبنك روسيا 1860م، وبنك المانيا 1875م، ومن الملاحظ ان بنك الإصدار في صورتها الأولى كانت بنوكا تجارية خاصة،، ثم منحتهما الحكومات امتيازات لاحتكار العملة مع حقها في الإشراف عليها وتسييرها طبقا لقواعد مرسومة كما حدث في هولندا عام 1814م، والنمسا عام 1815م، وانجلترا عام 1844م، وقد تمخض عن هذا الامتياز ان انفردت بنوك الإصدار من بين البنوك الأخرى وبمرور الزمن وبعد ان اكتسبت البنوك احترام البنوك الأخرى، وشاع استعمال الأوراق المالية النقدية من قبلها وتوليها الوكيل المالي للدولة، توسعت اختصاصاتها لتشمل ليس الإصدار فحسب بل المحافظة على احتياطات البلد من الذهب أيضا كما وجدت المصارف التجارية إن من المناسب لها ان تحتفظ لدى بنك الإصدار بحساب خاص تودع في ارصدها النقدية واحتياطياتها النقدية لتسوية حساباتها، وبذلك أصبح بنك الإصدار يقوم بوظيفة الأمين أو الحارس لاحتياطات المصارف التجارية ومن هذه الوظيفة تفرعت وظائف أخرى أهمها اعتباره كملجأ، أو كمقرض أخير تلجأ إليه المصارف التجارية للتزويد بالسيولة كلما كانت هنالك ضرورة لذلك وفي نهاية القرن التاسع عشر انشئت العديد من بنوك الإصدار في بلدان العالم مثل البرتغال ورومانيا وبلغاريا وتركيا ومصر والجزائر.

ثالثاً : خصائص البنوك المركزية:

يمكن تحديد أهم الخصائص التي تتميز بها البنوك المركزية كالاتي:

1. تعتبر البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها والتي تحدد بموجبها أغراضه وواجباته ومادامت هذه البنوك تعد إحدى أجهزة الحكومة فإن قراراتها يجب أن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد

2. يعد البنك المركزي ممثلاً للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي أو تشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد المالي مما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني كما أن البنك المركزي يمتلك الأدوات التي

تمكنه من السيطرة على المصارف التجارية وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب في تنفيذها

3. تعتبر البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة .

4. تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى ونادراً ما تتعامل مع الأفراد كما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني البلجيكي وبنك إيطاليا .

5. يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة.

6. يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها (12) مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة الاحتياط الفيدرالي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار .

رابعاً : وظائف البنك المركزي :

يقوم البنك المركزي بوظائف أساسية لعل أهمها انه أولاً بنك الإصدار فهو يحتكر الإصدار النقدي ، ثانياً انه بنك الحكومة ومستشارها الاقتصادي ، ثالثاً البنك المركزي هو بنك البنوك او المقرض الأخير ، رابعاً هو المشرف على السياسة الائتمانية وسوف نتناول كل وظيفة من هذه الوظائف على حدة .

1.البنك المركزي بنك الإصدار

تعتبر البنوك المركزية هي المسؤولة عن إصدار النقود الورقية في دول العالم المختلفة ولقد كانت وظيفة إصدار النقد هي الوظيفة الأولى للبنوك المركزية حتى انه اطلق عليها البنوك المركزية في بادئ الامر بنوك الإصدار حيث يحدد فئات اوراق النقد التي يجوز إصدارها كما يجوز اتساعها ورسمها وغير ذلك من المواصفات كما يجب ان تحمل هذه الأوراق توقيع محافظ سمعة متميزة وصفة ملزمة كما سمحت للبنك المركزي الحصول على فرصة افضل لممارسة تأثيره على التوسع في الائتمان من قبل المصارف التجارية .

2.البنك المركزي بنك الحكومة

لا تقف سلطات البنك المركزي عند حدود احتكار عملية الاصدار بل يقوم البنك بدور مصرف الحكومة ولا يعني كونه بنك الحكومة انه مملوك ملكية عامة اذا يقوم البنك المركزي بهذا الدور حتى في تلك الدول الذي يكون فيها البنك المركزي مملوكاً ملكية خاصة .

البنك المركزي بهذا الوصف يعتبر اداة الحكومة في تنفيذ سياساتها النقدية فالحكومة وليس البنك المركزي هي التي تصنع السياسة الاقتصادية سواء مالية كانت ام نقدية ويقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة .

والبنك المركزي بوصفه بنك الحكومة يقوم بوظائف متعددة :

أ. يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة فهي تودع فيها ودائعها ويقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية .

ب. يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة بعملية اصدار القروض العامة .

ج. البنك المركزي هو مستشار الحكومة ، فهو يقدم للحكومة خدمات في صورة ابداء رأيه الفني وتقويم مشورته في تنوع السياسات الواجب اتباعها .

د. يقوم البنك المركزي باقراض الحكومة عند الضرورة فتستطيع الحكومة اللجوء اليه اذا احتاجت الى الائتمان .

هـ. يتولى البنك المركزي الاشراف على جهاز الرقابة على النقد في الأموال التي توضع فيها رقابة على الصرف ويتولى معاملات الحكومة مع الخارج فيقوم بمسك حسابات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج ، فيحتفظ برصيد العملات الأجنبية ويتم عن طريق التحويل الاجنبي(1).

3البنك المركزي بنك البنوك :

هو البنك الذي تتعامل معه البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة فهو البنك الذي تحتفظ فيه البنوك التجارية بودائعها كما انه المصرف الذي تلجأ اليه البنوك التجارية لاقتراض أي عند حاجتها للائتمان كما ان البنك المركزي هو المشرف والموجه للسياسة الائتمانية وبهذه الصفة له حق الاشراف والرقابة على اعمال البنوك التجارية .

والبنك المركزي بوصفه بنك البنوك يقوم بالوظائف التالية :

أ. يحتفظ البنك المركزي بارصدة البنوك التجارية ، كما تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائع الافراد والمشروعات والواقع ان ارصدة البنوك التجارية هي ودائع تحتفظ بها لدى البنك المركزي واغلب التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها الجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي والغرض من هذا الاحتفاظ في صورة سائلة انه يهدف الى تحقيق غرضين الأول : هو ضمان لسيولة البنوك التجارية وحمايتها من الظروف الطارئة ، الثاني : اصبحت اداة من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ او توسيع الائتمان فهي احد ادواتها للرقابة على الائتمان .

ب. كما يقوم الافراد بتسوية معاملاتهم وهم يحتفظون بارصدتهم لدى البنوك التجارية عن طريق سحب الشيكات على هذه البنوك وتقديمها ثانية حتى تسوى تسوية نهائية .

ج. يقوم البنك المركزي بوصفه المشرف على السياسة الائتمانية بدور "المقرض الاخير" ومن ناحية اخرى يتعهد البنك المركزي بالمركزي بالتزامات تجاهها مثل تقديم العون والمساعدة منعاً من الانهيار .⁽¹⁾

4. البنك المركزي هو المشرف علي شئون الائتمان:

وهي من اهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظراً للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية وفي هذا الصدد يقود البنك المركزي باشتراك مع الحكومة في وضع اهداف السياسة النقدية وفي تدبير الوسائل اللازمة لتحقيقها .

ومن اسباب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة الدور الذي تلعبه التجارة في الحياة الاقتصادية فالبنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان وهي بهذا تؤثر في عرض النقود مما يكون له اثار مباشرة وغير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي ولا يمكن بحال من الاحوال ان تترك البنوك التجارية بمفرده تتبع السياسة الائتمانية .

والواقع ان هدف السياسة النقدية التي يرمي اليها البنك المركزي الى تحقيقها لا يختلف في الأساس عن الأهداف الاقتصادية العامة التي تضعها الدولة .

¹ د. عبد الرحمن يسري احمد ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ، ص 68 – 69 – 70 .

المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي :

أولاً : تعريف سوق الصرف الأجنبي، خصائصه، أنواع المعاملات التي تتم فيه :

سوق الصرف الأجنبي: هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي طلباً للعملة الوطنية، والطلب على الصرف الأجنبي عرضاً للعملة الوطنية. وأيضاً يعرف سوق الصرف الأجنبي: هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية⁽¹⁾.

خصائص سوق الصرف الأجنبي:

كما هو معروف من المبادئ العامة لعلم الاقتصاد فإنه يتم تصنيف أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج إلى أسواق كاملة تسودها المنافسة الكاملة، وأسواق غير كاملة تسودها الصور الاحتكارية وصور المنافسة الاحتكارية وفي حالة الأسواق الكاملة فإن السلع المتبادلة تكون متجانسة تجانساً تاماً، أي تختفي ظاهرة تنوع المنتجات فلا يمكن التمييز بين نوع من المنتج وآخر لأسباب شخصية أو معنوية أو جغرافية ونتيجة لذلك فإنه يسود سعر واحد للسلعة في جميع أرجاء السوق أما في حالة الأسواق الناقصة فإن السلع المتبادلة بداخلها تكون غير متجانسة كما أن الأسعار تبعاً لذلك تكون متفاوتة بين أرجاء السوق الواحد، وفي ضوء هذه التفرقة يمكن القول بأن أسواق الصرف الأجنبي تقع ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة ويمكن تفسير تلك النظرية في ضوء الأسباب الآتية⁽²⁾:

- تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن على أساسها التفرقة بين دولار أمريكي وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية، فجميع الوحدات النقدية عليها نفس قوة الإجراء القانوني كما أنها تتماثل في الوزن في حالة النقود المعدنية ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

- تتكفل عمليات التحكيم أو المراجعة بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضاً في سعرها وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعاً في سعرها فيرتفع سعر الصرف في

(1) العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987م، ص87.

(2) سعيد النجار، التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 1964، ص207.

السوق الأول وينخفض في السوق الثاني إلى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.

أنواع سوق الصرف الأجنبي :

يوجد هنالك نوعين من أسواق الصرف الأجنبي هما⁽¹⁾:

أ. **أسواق الصرف الحاضرة:** وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة.

ب. **أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية:** وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة وهي التي يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم لحين حلول الفترة المتفق عليها.

وبصفة عامة يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالي:

أ. **المضاربة:** لو فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل، فإنهم في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع، وبالعكس إذا تصور المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أن إحدى العملات سينخفض في المستقبل، فإنهم يلجئون إلى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين حجم الربح يتوقف على مقدار صحة توقعاتهم.

ب. **التحكيم والمراجعة:** وهي تلك العمليات التي تهدف على تحقيق ربح للاستفادة من الفارق سعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر.

ج. **التحكيم في سعر الفائدة:** تتم عمليات التحكيم والمراجعة في حالة اختلاف أسعار الفائدة لدى ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة مثلاً إذا كان سعر الفائدة لدى البنوك المصرية لمدة عام 15% سعر الفائدة على الودائع لمدة عام البنوك الانجليزية 15% فإن هذا المستثمر المصري سوف يحاول إيداع مدخراته في سوق

⁽¹⁾ وجيه شندي، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

لندن، ولكي يتسنى له ذلك لابد من إجراء عملية تحويل للجنيهات المصرية إلى جنيهات إسترلينية⁽¹⁾.

قوى سوق الصرف الأجنبي⁽²⁾:

1. قوى الطلب على الصرف الأجنبي:

ينشأ الطلب على الصرف الأجنبي من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزات المدفوعات، ومن هنا يمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي على النحو التالي:

أ. واردات السلع أو الواردات المتطورة.

ب. واردات الخدمات أو الواردات غير المتطورة.

ج. التحويلات من جانب واحد للخارج.

د. صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل.

هـ. واردات الذهب للأغراض النقدية.

2. قوى عرض الصرف الأجنبي:

ينشأ عرض الصرف الأجنبي من كافة البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزات المدفوعات على الوجه التالي:

أ. الصادرات السلعية أو الصادرات المتطورة.

ب. صادرات الخدمات أو الصادرات غير المتطورة.

ج. التحويلات من جانب واحد للداخل.

د. واردات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل.

هـ. صادرات الذهب للأغراض النقدية.

هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي أما فيما يخص سعر الصرف والكميات المعروضة منه هنالك علاقة طردية فعند ارتفاع سعر صرف عملة معينة ازدادت الكمية المعروضة منه، وإذا انخفض سعر صرف تلك العملة أدى ذلك إلى انخفاض الكمية المعروضة لهذه العملة.

(1) وجيه شندي، مرجع سابق، ص 10-12.

(2) سعيد النجار، التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 1964م، ص 209-2014م.

المتعاملون الأساسيين في سوق الصرف⁽¹⁾:

1. البنك المركزي:

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة. بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التداخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسئولاً عن صرف سعر العملة .

2. البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويضمون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام أي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

3. سماسرة الصرف:

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات.

أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً:

- الدولار الأمريكي: يستمد أهميته من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل ما يقارب 20% من الصادرات العالمية.

⁽¹⁾ تغيرات سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات السوداني، 2005-2010م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، اعداد الطالب عبد الرحمن عوض الله العبيد حسب الله، 2013م، جامعة الخرطوم.

- **اليورو الأوربي:** وقوته من قوة العملات التي حل محلها مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياجات الدول من العملة الصعبة سنة 1983م، وكذلك من قوة الاقتصاد العالمي الذي تمثله دول منطقة اليورو.
- **الين الياباني:** حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و8% من التجارة العالمية.
- **الجنيه الإسترليني:** تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي.
- **الفرنك السويسري:** تأتي قوته من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية.

الفصل الثالث

سياسات البنك المركزي وسعر الصرف

المبحث الأول : تمهيدي ويشتمل السياسية النقدية والسياسية المالية

المبحث الثاني : مفهوم سعر الصرف انواع سعر الصرف محددات سعر الصرف نظريات تحديد
سعر الصرف

تمهيدي :

التوازن الاقتصادي العام لم يعد هدفاً في حد ذاته حيث اثبت كينز زان الاقتصادي القومي يمكن ان يتوازن عند أي مستوي من مستويات العمالة وليس عن مستوى العمالة الكاملة كما كان يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك وحديثاً اصبح هدف السياسات الاقتصادية بصفة عامة تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير مصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار وبالطبع فهذا الهدف ليس في امكان ميكانيكية تشغيل النظام الاقتصادي الحر الوصول اليه تلقائياً دون اللجوء الى سياسات عمدية منشطة وهذه السياسات قد تكون سياسات مالية او نقدية او خليط منها معاً ، وكل سياسة منهجها المالية والنقدية لها ادواتها الخاصة وبمجال تأثيرها ، فالسياسة المالية منهجها المالية سوق الانتاج وادواتها الرئيسية هي الانفاق الحكومي والضرائب اما السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وطرق ادواتها الرئيسية هي الاصدار النقدي الذي يؤثر مباشرة في عرض النقود القانونية وسياسية السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم وسياسة الاحتياطي القانوني وهي السياسات التي تؤثر على عرض النقود المصرفية التي يتخلقها الجهاز المصرفي .

غير ان اختيار اساليب السياسات الممكن اتباعها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي في محاولة تحقيق الاستقرار المنشود هو امر مرهون بظروف كثيرة تتحكم في فعالية كل سياسة منها (1)

¹ د. محمود حسن الوادي ، د . زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى 2007م ، ص 211 .

المبحث الأول : السياسة النقدية والسياسة المالية :

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية :

تحظى موضوع السياسة النقدية تعريفات عديدة ابرزها على الاطلاق ذلك الذي اتى به النقديون . ولغرض الدراسة يحاول الباحث اختيار جزء قليل منها يبرز من خلال النقاط الرئيسية للسياسة النقدية وذلك بمقارنة التعريفات المختارة بعضها بعضاً . ومن ثم يحاول ان يختار تعريف ملائم يتماشى مع غرض الدراسة .

عرفت السياسة النقدية : بأنها عبارة عن مجموعة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بالتعاون مع السلطات المالية للدولة ، بهدف التأثير على التغيرات النقدية والوصول بها الى الغايات التي تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة .

كما عرفت السياسة النقدية بانها هي مزاولة البنك المركزي ادارة الكمية المعروضة من النقود كأداة لتحقيق السياسة الاقتصادية العامة .

وهي تعني ايضاً مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه ، سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه او بتكلفته بالنسبة الى من يطلبه ، أو بالشروط التي تمنح وفقاً لها .⁽¹⁾

ويقصد بالسلطات النقدية في مجتمع الحكومة ، وبصفة خاصة وزارة المالية والبنك المركزي . وقد عرفت ايضاً بأنها عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول وهي الاجراءات والاساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في ادارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المالية .

ويقصد بالسياسة النقدية : السياسة التي تختص بالتغيرات في عرض النقود كما تعرف ايضاً بأنها عبارة عن تحكم البنك المركزي على كمية النقود المرجوة وتكاليف فائدة تلك النقود . كما يمكن القول بان السياسة النقدية هي برنامج ما تنفذه وتخططه الدولة . عن طريق استخدامها لعرض النقود وادوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف معينة بكافة متغيرات النشاط الاقتصادي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع .

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، كتاب النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الطبعة 3 ، 2005م ، ص 141 – 142 .

أهداف السياسة النقدية :

يمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الآتي :

1/ الأهداف الاقتصادية : وهي تتمثل في الجوانب الآتية :

أ. تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي ، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار .

ب. للمساهمة في تحقيق معدلات اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي الاجمالي .

ج. المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية ، والأسواق التتية تتعامل فيها هذه المؤسسات (سوق المال وسوق النقد) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني .

د. المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات وذلك بتوفير العملات المحلية والأجنبية اللازمة لزيادة الانتاج حتى تتمكن الدولة من زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لسد العجز في ميزان المدفوعات .

هـ. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها ، وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي الى الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي .

و. حماية ارصدة الدولة من النقد الأجنبي والاحتياطات النقدية الدولية من النضوب .

ز. تحقيق مستوى عالي من التوظيف .⁽¹⁾

2/ الأهداف السياسية :

لم تكن للأهداف الاقتصادية غايات وحيدة بالنسبة للدول حيث تطبيقها لسياسة نقدية معينة ولكننا نجد أن هنالك أهداف أخرى توازي الأهداف الاقتصادية تتمثل في الأهداف السياسية والأهداف الاجتماعية .

والأهداف السياسية على سبيل المثال ، تكون مربوطة بالأهداف الداخلية بالنسبة للدولة ، وعلاقة الدولة بالدول الأخرى .

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، مرجع سابق .

ففي حالات كثيرة تخلت الدول المتحاربة عن مبدأ الاستقرار الداخلي لنفوذها في سبيل نمو عملياتها الحربية ، فنجد أن المانيا قبل الحرب العالمية الأولى في فترة قصيرة عملت على تجميع كميات ضخمة من الذهب في خزائنها ، لم تكن في حاجة إليها لأغراض اقتصادية او اجتماعية ، ولكنها كانت تهدف الى استعمال الذهب لمتطلبات الحرب كما أن ضخامة الاحتياطي النقدي يوحى بالاستقرار والثقة في عملة الدولة .

13/ الأهداف الاجتماعية :

- أ. تهدف السياسة النقدية الى اعادة توزيع الدخل والثروات بين الأفراد وذلك بتخفيف أثمان السلع الضرورية للأشخاص ورفع أسعار سلع الترف والرفاهية .
- ب. تؤدي الخدمات المجانية التي حرم منها قبل ذلك ، وقد تؤدي الى رفع دخولهم الحقيقية ليزداد استهلاكهم ويرتفع مستوى معيشتهم .
- ت. من الأهداف الاجتماعية للسياسة النقدية ، ضمان درجة عالية من الحرية لكل فرد في استهلاك ما يشاء من السلع ، وحتى في حالة توزيع المواد التموينية بالبطاقات لا يشمل هذا النظام كل السلع المتاحة للتبادل كما انه يحدد اقصى كمية من كل سلعة يستطيع الفرد استهلاكها فالمستهلك له مطلق الحرية .⁽¹⁾

المطلب الثاني : وسائل السياسة النقدية :

يمكن تقسيم وسائل السياسة النقدية الى اربعة انواع :

أ. الوسائل الكمية لسياسة النقدية :

الوسائل الكمية هي تلك التي توجه لتأثير على الحجم الكلي للإئتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام او التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان أو الغرض الذي يستخدم فيه :

1/ أنواع الوسائل الكمية للسياسة النقدية :

سياسة سعر الخصم :

تعريف سياسة سعر الخصم : تعرف عملية اعادة الخصم بأنها عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير اعادة خصم ما لديه من كمبيالات وأذون أو لقاء ما يقدمه اليهم من قروض وسلف مضمون وهي تعني ايضاً

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، مرجع سابق .

استخدام البنك المركزي لسعر الخصم من أجل رقابة الائتمان الذي تمنحه لعملاءها وخفض هذه السعر عندما تريد ان تبسط البنوك هذا الائتمان ، أخيراً أن سياسة سعر البنك تعتبر من الأدوات التقليدية للرقابة على الائتمان التي تستخدم بواسطة البنك المركزي وقد كان بنك إنجلترا أول من استخدم هذه الأداة .

تعتبر الفائدة من الادوات التقليدية الاولى التي كان يستخدمها البنك المركزي للرقابة على الائتمان . ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع اسعار الفائدة حتى يحد من اقبال البنوك التجارية نحو الحصول على الائتمان هذا التصرف يكون له التأثير الايجابي للحد من التضخم وحينما يتحقق ذلك ينكمش الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي للمساهمة في علاج التضخم وذلك بتقليل كمية النقود لدى الجمهور . أما في أوقات الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتمكين البنوك التجارية من الاقبال نحو الائتمان حينما يتم ذلك فان البنوك التجارية تستطيع ان توسع في خلق الائتمان وزيادة النقود من قبل المنظمين مما يؤدي الى انعاش النشاط الاقتصادي . (1)

حدود سياسة سعر الخصم :

- أ. تنظيم كمية الائتمان على وجه العموم
- ب. ازالة الاختلال في الهيكل الاقتصادي وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين معدلات الادخار والاستثمار . فرفع سعر البنك يشجع الادخار يثبط الاستثمار والعكس في حالة الانخفاض .

ت. تصحيح وضع ميزان المدفوعات

ث. تحقيق سعر صرف مستقر

الا ان فاعلية سعر الخصم في تحقيق هذه الاغراض انما تتوقف على

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 147 – 148 .

ظروف معينة :

أ. ان هيكله الاقتصاد يجب ان تكون من المرونة بالقدر الكافي بحيث ان التغيرات في ظروف الائتمان يجب ان تتبع بسرعة لتغيرات في الأسعار والأجور والدخل والانتاج والتوظيف .

ب. ان التدفق الدولي برأس المال يجب أن لا يعاق بأي قيود وعوائق مصطنعة اذا لم تتوفر مثل هذه الظروف فان سياسة سعر الخصم لن تكن فاعلة في تحقيق الاغراض السابقة .

ت. ان فاعلية سعر الخصم في ادارة الائتمان انما تتطلب علاقة لصيقة بين سعر البنك وبقية اسعار الفائدة في سوق النقود فالتغيرات في سعر الخصم يجب ان تصحب بتغيرات باسعار السوق وهذا يفترض وجد سوق منظم ولسوء الحظ ان معظم الدول ليس لها اسواق نقود منظمة .

ث. ان مدى نجاح سياسة سعر الخصم في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات انما يفترض مسبقا نظام اقتصادي تتوفر فيه مرنة الاسعار والاجور واسعار الفائدة .

ج. انه خلال فترة الرخاء يكون الطلب على الائتمان غير مرن ويصبح من الصعب تقييد التسهيلات الائتمانية بتغيير اسعار الفائدة بسبب ثقة رجال الاعمال ونفائلهم⁽¹⁾.

3/ سعر الخصم وأثار الاعلان عن اتجاهات سياسة البنك المركزي :

عندما كانت سياسة سعر الخصم هي الاداة الرئيسية لسياسة البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان المركزي كان لتغيرات سعر الخصم اهمية كبيرة ذلك ان ارتفاع سعر الخصم كان مؤشراً لاتجاه البنك المركزي الى تنفيذ الائتمان والعرض النقدي ، حيث تضطراً البنوك التجارية الى رفع اسعار الفائدة على ما تقدمه من قروض . كما أن انخفاض سعر الخصم يعني الاتجاه الى الاخذ بسياسة نقدية وائتمانية توسعية ومن ثم يتوقع الناس انخفاض اسعار الفائدة على ما تقدمه المصارف من قروض .

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 150 - 151 - 152 .

عمليات السوق المفتوحة :

تعريف سياسة السوق المفتوحة : يقصد بعملية سياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع او شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية .

ويمكن القول أن سياسة السوق المفتوحة من أهم السياسات التي يستخدمها البنك المركزي لسيطرة على كمية النقود المعروضة في أثناء الازمات الاقتصادية وتأتي من ناحية الأهمية التاريخية بعد سياسة سعر الخصم ، إلا أنها أكثر استخداماً بواسطة الدول المتقدمة .

يمكن تلخيص آثار هذه السياسة في أثرين :

الأثر الأول يتمثل في ان تزيد أو تنقص الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي تتسع وتضيق قدرتها على منح الائتمان لعملائها ، ومن ثم يزيد أو ينقص حجم الودائع لدى البنوك التجارية ، وهناك أثر آخر لسياسة السوق المفتوحة ولكنه اقل أهمية مآثرها في الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية ، ويتمثل في تأثير عمليات السوق المفتوحة على سعر الفائدة السائد في السوق .

ان عمليات السوق المفتوحة تؤثر في اسعار الأوراق السائد و في اسعار الأوراق المالية وفي اسعار الفائدة . فدخل البنك المركزي بائعاً لأوراق مالية (السندات الحكومية مثلاً) يؤدي الى تخفيض لأسعارها وهذا يعني زيادة لاسعار الفائدة . أما دخول البنك المركزي مشترياً لأوراق مالية كما يحدث في أوقات الكساد سيكون بمثابة زيادة في الطلب على الأوراق المالية ومن ثم ترتفع أسعارها السوقية وهذا يعني تخفيضاً لاسعار الفائدة .⁽¹⁾

القروض التي تقوم عليها سياسة السوق المفتوحة :

ان نجاح سياسة السوق المفتوحة تتطلب الظروف الآتية :

1. ان كمية النقود المعروضة واحتياطيات البنوك النقدية يجب ان تخضع لعمليات السوق المفتوحة .
2. التزام البنوك التجارية باقتطاع الاحتياطي المفروض عليها بواسطة البنك المركزي.
3. يجب ان يتغير الطلب على الائتمان وفقاً لتغيرات سعر الفائدة .

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق .

تغيير نسبة الرصيد النسبي :

ان سياسة الاحتياط النقدي تأتي بعد سياسة السوق المفتوحة من حيث الأهمية في الدول الرأس مالية . أما في السودان فتعتبر هذه السياسة من السياسات التي يعتمد عليها البنك المركزي خاصة بعد ان تمت اسلمة البنوك التجارية . ويمكن تناول هذه السياسة في النقاط التالية :

أولاً :

نسبة الرصيد النقدي من المعروف ان البنك التجاري يكون لازماً عليه أن يحتفظ بنسبة معينة من ودائعه النقدية حتى يستطيع عملاؤه سحب ودائعهم وهذه الوسيلة تعتبر من الادوات المهمة في السياسة النقدية وفعالية سياسية الاحتياطي يمكن ان تكون واضحة في عمل المضاعف النقدي .

ثانياً : فاعلية سياسية نسبة الرصيد النقدي :

يعتبر الفكر الاقتصادي المعاصر تحديد نسبة الرصيد النقدي من اقوى الأساليب التي يملكها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان . ولكن نشير في هذا الشأن إلى بعض التحفظات :

1. ان فاعلية سياسة نسبة الرصيد النقدي تكون ضعيفة اذا كان لدى البنوك التجارية حجم

كبير من الصكوك قابلية لإعادة الخصم لدى البنك المركزي مما يهيئ للبنوك تغذية أرصدها النقدية دون حاجة إلى خفض كبير في أصولها الأخرى .

2. لا يوجد ما يؤكد أن البنوك سوق تستطيع بسط الائتمان فعلاً بمجرد تقليل البنك المركزي

نسبة الاحتياط . فالائتمان يفترض وجود طريقتين وقد لا يوجد الطرف الثاني اذا كانت الأسواق في كساد ، والتنبؤات تميل للتشاؤم .

3. ان سياسة الرصيد النقدي تفترض ان البنوك شديدة الحساسية للتغيرات في نسبة

ارصدها النقدية ، ولكن ان الملاحظ البنوك تتبع سياسية اكثر تعقيدا من ذلك .

4. ان اثر تغيير نسبة الاحتياطي في حقيقة الامر انما يتوقف على مقدار الطلب على الائتمان .

5. ان كثرة التغير في نسبة الاحتياطي النقدي قد تؤدي الى حدوث اضطراب فهذه السياسة

يمكن ان تستخدم فقط عندما يكون مطلوب احداث تغيير كبير في مقايض الائتمان .

6. ان هذه السياسة تؤدي الى اثار (سيكولوجية) عكسية تتمثل في روح من عدم التأكد لدى البنوك التجارية .

7. قد لوحظ ايضاً ان التغيرات في مقدار الاحتياطي المطلوب من المحتمل ان تكون لها اثار مثبطة على سوق السندات وخاصة عندما تكون مطالبة بتحقيق نسبة أعلى من الاحتياط نقدي .⁽¹⁾

تغيير نسب الاحتياطي في البلاد النامية :

تعتبر سياسة الاحتياطي من السياسات المتميزة في الدول النامية . ولذلك فإن التشريعات الحديثة الخاصة بالبنوك المركزية في الدول النامية قد اعطت أهمية كبيرة لهذه الوسيلة كسلاح هام من اسلحة البنك المركزي لتحقيق الرقابة على الائتمان . وحقيقة الأمر فانه على الرغم من سياسة تغيير نسبة الاحتياطي انما هي سياسة سريعة الاثر وفعالة ، الا ان السياسة لا يمكن تنفيذها بنجاح اذا كانت سوق النقود في الدولة سوق ضيقة وغير متقدمة ، وكذلك اذا كانت البنوك التجارية لديها من الأصول الأجنبية ما يمكنها من الاستغناء عنها وذلك في حالة رفع مقدار الاحتياطي المطلوب .⁽²⁾

مفهوم الادوات النوعية :

ان الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان تعتبر وسائل مستحدثة نسبياً للإدارة النقدية بواسطة البنك المركزي . والوسائل النوعية (المختارة) تتميز على الوسائل الكمية (العامة) في انها موجها نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان . من ثم نستطيع القول ان الرقابة الكمية تؤثر على الحجم الكلي للائتمان في حين ان الرقابة النوعية تؤثر على جزء من الحجم الكلي للائتمان . فكثير ما تحتاج بعض القطاعات الاقتصادية الى عناية فائقة من اجل النهوض في حين ان جزء اخر من الاقتصاد لا يحتاج الى عناية مماثلة . الرقابة النوعية تلائم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها الاقتصاديات المختلفة . وهي تعمل لتأثير على وفرة الائتمان المصرفي وتكلفة بالنسبة لانواع معينة من الاستخدامات . تجدر الإشارة الى ان ادوات الرقابة النوعية اثرتين :

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق .

² د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق .

اثر ايجابي وسلبى . فالأثر الايجابي يكون حينما نستخدم ادوات الرقابة النوعية لتركيز على الائتمان على قطاع معين . أما الأثر السلبي فيكون حينما نستخدم للحد من الائتمان في قطاع معين وفي احيان كثيرة يستخدم مصطلح ادوات الرقابة النوعية كما في الحالة الثانية . (1)

أهداف الوسائل النوعية على الرقابة على الائتمان :

أ. التفرقة بين الاستخدامات الهامة والاستخدامات غير الهامة للائتمان المصرفي .
ب. معالجة القطاعات الحساسة في الاقتصاد القومي دون التأثير على الاقتصاد القومي ككل .

ت. الحد من المغالاة في طلب المستهلكين لبعض السلع والذي ينتج من انتاج نظام التقصيد . فان تنظيم نظام البيع بالتقصيد للمستهلكين في اوقات التضخم انما هو احد الوسائل الهامة للرقابة على الائتمان .

ث. الحد من المغالاة في طلب المستهلكين لبعض السلع والذي ينتج من انتاج نظام التقصيد فان تنظيم نظام البيع بالتقصيد للمستهلكين في اوقات التضخم انما هو احد الوسائل الهامة للرقابة على الائتمان .

أنواع الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان :

أ. يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بفرض اسعار اعادة منخفضة على انواع معينة من الغروض التي تحبذ الحكومة تشجيعها ، أخرى مرتفعة على غروض لا ترى تشجيعها ويطلق على هذه العملية فرض اسعار اعادة الخصم انتقائية فاذا قام البنك المركزي بفرض اسعاره على الخصم منخفضة على نوع معين من القروض نجد ان البنك المركزي يقصد من وراء هذا الاجراء تشجيع بعض الاستثمارات في قطاعات معينة .
ففي هذا الشأن يقوم البنك المركز بتشجيع القروض في الاستثمار الصناعي والزراعي اما في الحالة العكسية وهي حالة فرض البنك المركزي اسعار اعادة خصم عالية على بعض القروض وفي الغالب يقصد من هذه السياسة تقليل الاتجاه نحو الاقتراض التجاري .

ب. تنظيم قروض السندات وقروض الرقابة على منح الائتمان لاغراض المضاربة في سوق الأوراق المالية .

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق .

ت. رقابة الائتمان العقاري

ث. رفع نسبة الضمان الخاصة بالقروض لبعض الأنشطة او وضع قواعد عامة للرقابة على البنوك تتناول تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف وقيمة الضمان وتحديد نوع الضمان وتحديد اجال الاستحقاق .

ج. الرقابة عن طريق اصدار التعليمات درجت كثير من الدول حديثاً الى وضع الوسائل النوعية موضع التنفيذ وذلك من خلال تعليمات يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية وكذلك من خلال اتفاقيات رسمية بين البنك المركزي وبين البنوك وكذلك من خلال اتفاقيات غير رسمية بين البنك المركزي والبنوك الخارجية .⁽¹⁾

عيوب الوسائل النوعية :

تتحصّر عيوب الرقابة النوعية على الائتمان في الآتي :

أ. احلال ارادة السلطات النقدية محل قوي السوق بتوزيع الائتمان على مختلف وجوه استخدامه

ب. الصعوبات الادارية المصاحبة حتى لتطبيق هذه الرقابة

ت. صعوبة التأكد في كل الحالات من المصير النهائي للائتمان الممنوح

السياسة المالية وادواتها:

مقدمة :

¹ د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق .

السياسة المالية تهتم بدراسة الالوجه والمسائل المالية والمتعلقة بالنشاط الحكومي الانفاقي والايراضي، وميزانيات الدوة وقياسها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لهذه الانشطة بتأثر علي الوضع التوازني علي مستوي الاقتصاد القومي ¹.

فالسياسة المالية ترتبط بالتغيير المطلوب في الضرائب والانفاق الحكومي لغايات تحقق التوظيف الكامل واستقرار الاسعار . والبعض من العلماء ربط السياسة المالية بتأثير الحكومة علي القوي الشرائية العامة واستخدامها للموازنة العامة للدولة لمواجهة التقلبات الاقتصادية في التضخم والكساد.

أستخدم كينز تعبير السياسة المالية خلال الحرب العالمية الثانية ليعني استخدام الايرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الانتاج الكلي وللحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي .

تعريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها (مجموعة الاهداف والاجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة علي استقراره العام وتنميته ومعالجة مشكلة ومواجهة كافة الظروف المتغيرة .

أهداف السياسة المالية:

1. تحقيق الكفاءة الانتاجية : السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب ان تعمل علي استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة ، وان معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج وذلك بالاستقلال الامثل للعناصر الانتاجية .
2. تحقيق العمالة الكاملة : السياسة الحكومية تلعب دورا فاعلا في تحديد مستوي العمالة ، ومستويات الأجور والاسعار ، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني .

¹ د. محمود حسين الوادي ، و د. زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العام ، إدارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007 ، ص

3. تحقيق التقدم الاقتصادي : زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الانتاج (السلع وخدماتها) ،يعتبر مقياسا لتقدم الاقتصادي بمستوي معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الاقتصادي .

4. تحقيق العدالة في توزيع الدخل : اي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع فوائد ومكافآت عناصر الانتاج من ابناء المجتمع، بل زيادة الدخل لطبقات الفقيرة هدف رئيسي للسياسة المالية.

أدوات السياسة المالية :

يمكن للحكومة ان تؤثر في المسار الاقتصادي العام عن طريق تغيير حجم انفاقها فمثلا:

1. في فترة الكساد يث يعاني الاقتصاد من الركود والبطالة تتبع الكوة سياسة مالية توسعي اي زيادة الانفاق احكومي أو تخفيض الضرائب أو الأثنين معاً ولايجاد العجز في الموازنة.

2. في فترة التضخم : وغالبا يقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل ترتفع أسعار السلع والخدمات ،يزداد الطلب الكلي وهنا تلجأ الحكومة الي زيادة فرض الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي، وزيادة معدلات الخصم والفائدة لتقليل عملية التداول وذلك لايجاد الفائض في الموازنة العامة.¹

تنقسم ادوات السياسة المالية الي قسمين :

أ/ الادوات الالية : تلك الادوات التي تستخدم ذاتياً ولا تتطلب اي سياسة فاعلة او تدخل من قبل راسمي السياسة المالية للدولة ، وبشكل عام هنالك خمسة أدوات رئيسية وهي علي النحو التالي :

1. التغيرات الاتوماتيكية في حصيلة الضرائب اذا كان الاقتصاد يمر بحالة كساد فان الحاجة تدعو الي زيادة الانفاق الكلي، حيث جزء من هذه الزيادة يمكن تحقيقها من اجراء بعض التغيرات في حصيلة الضرائب اذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فان

¹ مرجع سابق .

الحاجة تدعو لتخفيض الانفاق الكلي ، والذي بدوره يؤثر علي عائدات الحكومة من الضرائب.

2. الاعانات الحكومية (الاعانات الاقتصادية) تقديم الاعانات لبعض القطاعات الاقتصادية كالمزارعين وبعض الصناعات الاساسية (القطاع الخاص) وذلك من أجل دعم دخول الناس والمحافظة علي استقرارها حيث ان دعم بعض اسعار المنتجات الزراعية والصناعية يؤدي الي زيادة الدخل وقت الكساد بسبب الدع، وانخفاض الدخل اوقات التضخم بسبب انخفاض الدعم.

3. التغيير في مستوي الانفاق :يميل الافراد الي المحافظة علي مستوي معيشة معينة حتي في فترة الانكماش الاقتصادي ، وحتى لو تدني الدخل الخاضع للانفاق بين الاراد يحاولون المحافظة علي أنماط الانفاق المعتادة، ويتحقق ذلك من خلال الاعتماد علي المدخرات الفردية أو حتي علي الاقتراض.

4. سياسة توزيع الارباح الرأسمالية:¹

وهي سياسة تهدف لابقاء مستويات الدخل مناسبة حيث ان الشركات وادارات الاعمال لاتعتمد الي تغيير سياسات توزيع الارباح علي المساهمين في المدي القصير. اذا كان الاقتصاد علي وشك الدخل في فترة انكماش فأن الشركات لاتعتمد الي تخفيض مستوي الانتاج لأرباح قابلة للتوزيع علي المساهمين .كما لاتميل الي زيادة خفض الارباح في فترة تضخم قصيرة.

5. تعويضات البطالة :وتشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامل استقرار من شأنه ان يؤثر في مستويات الانفاق في اوقات التضخم والانكماش. ومعلوم ان فترات الانكماش يصاحبها معدلات مرتفعة من البطالة وكلما زادت البطالة كلما زادت التعويضات.

وفيما يتعلق بأدوات السياسة المالية الاوتوماتيكية :

1- لاتتطلب اي سياسة فاعلة من قبل الدولة

¹ مرجع سابق .

2- اي من هذه الادوات لاتستطيع لابعفدها ولا مع غيرها يمكن ان تمنع حدوث الكساد او التضخم.

3- انما تستطيع فعل هذه الادوات ينأطو اي تغيير معدل الزيادة او النقصان في الانفاق العام والذي يؤدي الي تقليل حدة التضخم اوقات الكساد.

وتتمثل السياسة المالية الانكماشية في احدي الاجراءات التالية:¹

أ.الأنفاق الحكومي ويشمل الأتي:

1 . تخفيض الانفاق الحكومي خاصة اوجه الانفاق المتعلقة بالمواد والسلع الاستهلاكية والكمالية.

2 .الحد من الاسراف والتبذير في المرافق الحكومية،تقليل الانفاق الاستهلاكي.

3.الحد من الاسراف والتبذير في المشروعات الحكومية ومؤسسات القطاع العام،وتوجيه الانفاق العام بنفقات عامة منتجة.

4.عدم المساس بأوجه الانفاق التي تهدف الي زيادة الطاقة الانتاجية.

ب. زيادة حجم الضرائب التي تجنيها الحكومة والتنوع فيها وذلك علي النحو التالي:

زيادة حجم كل نوع من الضرائب يؤثر في اتجاه معين:

1. زيادة ضريبة الدخل عن طريق زيادة نسبة الاستقطاعات الضريبية سيؤدي الي انخفاض حجم الانفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات مما يؤدي الي تقليص في الفجوة بين الافراد والعائلات ويؤدي الي تقليص بين اجمالي الانفاق القومي واجمالي الانتاج القومي(فجوة تضخمية).

2. زيادة الضرائب الغير مباشرة التي تفرضها الدولة علي السلع المختلفة خاصة الكمالية يمكن ان تؤدي الي تقليل حجم الاجمالي علي السلع والخدمات بكافة انواعها.

ان استخدام الحكومة لاداة أو أكثر لمحاربة التضخم يعتمد علي مايلي :

1. مدي فاعلية الاداءة المستخدمة

¹ مرجع سابق .

2. عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية

3. مدي الاهتمام بأصحاب الدخل المحدود¹

مزايا السياسة المالية:

تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير علي الأتي:

1. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والاعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

2. مدي وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فانها تلعب دورا هاما في تحديد مستوي الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

3. مدي وفرة فرص العمل لمواطنين وتأمين حصولهم علي حد أدني للدخل يحقق لهم مستوي معيشة مناسب.

4. التأثير علي تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد علي مصدر واحد كأساس لدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية .

الصعوبات التي تواجه السياسة المالية :

1. تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه مما يؤدي الي الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف علي الاجراءات المناسبة وقرارها ثم وضعهم موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلاً قد يكون حدث تغيير في الظروف التي اتخذ القرا من أجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة .

¹ مرجع سابق .

2. إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة ،أو مجموع الاجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها او اعادة النظر في بقية الاجراءات الأخرى المتعلقة بالابواب المختلفة بالموازنة العامة للدولة وهذه الصعوبة تمثل قيذا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير ابواب الموازنة العامة وفقا للظروف او معطيات اقتصادية جديدة طارئة.

وبشكل عام تتوقف أهمية السياسة المالية في الدول النامية علي مدي تطور الاجهزة الادارية الحكومية وعلي مدي الادراك والوعي للوضع الاقتصادي والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي اضافة للاعتبارات السياسية والاجتماعية داخل الدولة .¹

المبحث الثاني

سعر الصرف

مقدمة 1:

¹ مرجع سابق .

تستخدم أي دولة عملة معينة في تعاملها الداخلي ولأهمية التعامل بين الدول أصبح من الضروري أن يكون هنالك مقياس مشترك للمعاملات تقام على أساسه التجارة الخارجية يسمى معدل تبادل أو سعر الصرف الذي يعني سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما الدول التي تتبع نظام اقتصادي مغلق تماما ليس هنالك حاجة لوجود سعر صرف وذلك لعدم جود صادرات أو واردات أي أن سعر الصرف يعتمد على حركة التجارة الخارجية . تعتبر السياسات التي تتبناها الدول لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية بصورة عامة وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات بصورة خاصة وقد تطورت وسائل تحديد سعر الصرف بداية من أسعار الصرف الثابتة ثم اسعار الصرف المرنة مثلا أصبح المرتكز الأساسي في نظام النقد الأجنبي يعتبر سعر الصرف احد مؤشرات الاقتصاد الكلي إلي جانب الناتج المحلي أو معدلات التضخم ومستوى البطالة وأداء التجارة المتبادلة بالإضافة إلي أنه عبارة عن نسبة تبادل العملة الأولى بالعملة الأخرى ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تتحدد كأى سلعة أخرى وفقا لعوامل العرض والطلب.

مفهوم سعر الصرف:²

يعرف بمعدل تبادل العملات بسعر الصرف وهو بذلك يعتبر سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة ففي الدول التي تتبع نظام نقدي مغلق ليس هنالك إجابة لوجود سعر الصرف وذلك لعدم وجود صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة، وكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديري مرموق كلما كانت لعملتها قيمة مرتفعة والعكس ولهذا يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حر دون قيود.

ويعرف سعر الصرف أيضا:³

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف، وهمشية النهضة المصرية، القاهرة: 1967- ص 30
² د. طارق فاروق الحصري، الاقتصادي الدولي، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 90
³ عدنان المسلم – مجلة المصارف الكويتية – نظم أسعار الصرف ومخاطر الأزمات المالية- الكويت 2005، ص 2

بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوى وحدة واحدة من النقد الوطني أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوى وحدة واحدة من النقد الأجنبي وهو سعر تبادل العملات ببعضها البعض أي هو عبارة السعر المحلي لوحدة واحدة من العملات الأجنبية .

أنواع سعر الصرف:

أ/ اسعار الصرف الثابتة:

هو النظام الذي كان سائدا في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات وهو عرف في حينه بنظام بريتون وودز وبقتضي هذا النظام التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار سعر العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد وفي ظل هذا النظام يعمل البنك المركزي على تمويل أي فائض أو عجز قد يطرأ على ميزان المدفوعات وللتمكن من الإيفاء بذلك الالتزام يحتفظ البنك المركزي باحتياطي صرف اجنبي في شكل ذهب وعملات أجنبية وسندات سريعة التسييل¹

ب/ محاسن نظام سعر الصرف الثابت:

1- اليقينية certainty

في ظل هذا النظام تصبح التجارة الدولية والاستثمارات أقل خطورة باعتبار أن الأرباح لن تتأثر بتغيرات سعر الصرف

2- قلة المضاربات little speculation

بافتراض أن سعر الصرف سيكون ثابتا وأن الأفراد مقتنعون بأنه سيظل كذلك عندها لن يكون هنالك داعي للمضاربة على أسعار الصرف

3- التصحيح الألي للسياسات النقدية التوسعية :

Automatic correction of monetary Errors

¹ خالد حسن البلي ، كتاب الاقتصادي الدولي، الطبعة 2- 2007، ص 30

إذا عمدت الحكومة إلي زيادة عرض النقود زيادة ملحوظة مما أدى الي زيادة الطلب وانخفاض سعر الفائدة وبالتالي لعجز ميزان المدفوعات مما سيضطر البنك المركزي للتدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف وذلك أما عن طريق شراء جنيهاً من سوق الصرف الأجنبي مما يؤدي إلي انخفاض عرض النقود ومرة أخرى إو عن طريق زيادة سعر الفائدة وفي كلتا الحالتين سيعمل ذلك على تصحيح الأخطاء النقدية

بما أن البطالة وعجز ميزان المدفوعات سياسات مالية ونقدية توسعية من سبل تحقيق العمالة الكاملة بسبب التأثيرات غير الملائمة لهذه السياسات على عجز ميزان المدفوعات وفي ظل نظام سعر الصرف المرن فإن سعر الصرف لابد وأن ينخفض آلياً وهذا الانخفاض سوف يساعد على سياسات الاستقرار المحلية.

مساوي نظام سعر الصرف الثابت:

1- نظام سعر الصرف الثابت يجعل السياسة النقدية غير فعالة

في ظل هذا النظام سيتم تثبيت سعر الصرف وربطه بسعر الفائدة العالمي مما يجعل عرض النقود مرناً بشكل لا نهائي ويعتمد اعتماداً كلياً على الطلب على النقود ونتيجة لذلك تصبح الحكومة عاجزة عن السيطرة على التضخم عن طريق السيطرة على عرض النقود، فالتضخم سيعتمد على أسعار الفائدة العالمية والتي ربما تكون مرتفعة جداً وغير مقبولة محلياً فإذا حاولت الحكومة تخفيض التضخم عن طريق تخفيض عرض النقود ورفع سعر الفائدة في نفس الوقت سيؤدي ذلك لحدوث فائض في الحساب الجاري والمالي لميزان المدفوعات وسيزداد عرض النقود مرة أخرى مما سيؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم المحلية وتقترب من معدلات التضخم العالمية.

2- نظام سعر الصرف المرن الثابت يتناقض مع نظام السوق الحر:

لماذا تلجأ لتثبيت سعر الصرف إذا كان تخفيض أو رفع قيمة العملة يمكن أن يؤدي لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ولماذا لا نعامل سوق الصرف الأجنبي كأى من الأسواق الأخرى والتي يتحدد فيها السعر وفقا لقوى العرض والطلب .

ثانيا: أسعار الصرف المرنة:

حيث يتمدد سعر الصرف الخاص بالعملة حسب مقتضيات العرض والطلب ونظريا يزول عجز ميزان المدفوعات تلقائيا تماما بتراجع سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة Devaluation وذلك بما يكفي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وكذلك يعمل تخفيض سعر الصرف على حث المزيد من تدفقات رأس المال للداخل وقد يحدث العكس إذا سمحت دولة ما لقيمة عمليتها الوطنية بالتصاعد Revaluation وفي واقع الحال المعاش يجوز القول بأنه لا يوجد اقتصاد يتعامل بسعر صرف مرن تماما¹

مزايا نظام صرف المرن

أ/ التصحيح الآلي Automatic correction

بما أن أسعار الصرف تتمدد بالعرض والطلب فإنها سوف تتغير آليا مع التغيرات في العرض والطلب وهذه التغيرات تعمل على تقليل مشاكل ميزان المدفوعات

ب/ الحكومات يكون لديها الخيار في اختيار السياسات المالية المناسبة

Government are Free to choose their Domestic policy

في بعض الأحيان قد تتعارض السياسات الملائمة للعمالة الكاملة مع السياسات الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات فمثلا قد لا تنتهج البلد الذي بنسبة صغيرة وبسيطة ولكن على فترات متقاربة شهر مثلا وذلك عندما يتغير سعر الصرف المتوازن

ج/ لن تكون هنالك حوجة كبيرة للاحتياطات الدولية

¹ عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص 355

بما أن البنك المركزي ان يتدخل في سوق الصرف الأجنبي ولذلك ستظل الحاجة للاحتفاظ بالاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بدرجة كبيرة وأن سعر الصرف سوف يتغير آليا للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ولذلك يكون لدى الدولة سبب موفق أو لا تمتلك سببا على الإطلاق للاحتفاظ باحتياطات¹

عيوب نظام سعر الصرف المرن:-

1/ المضاربة:

المضاربة قد تعبت بالاستقرار وقد تؤدي إلى تقلبات ملموسة في أسعار الصرف والهبوط في شئمة صرف عملة ما قد تدفع المضاربين إلى توقع مزيد من الانخفاض ومن ثم يسعون ما لديهم من عملة وبذلك يحدث الانخفاض.

2/ الأسعار المرنة

يعتقد البعض أن الأسعار المرنة تسبب مخاطر جوهرية للعملات الدولية والاستثمارات وبالتالي تنشط التجارة الدولية²

3/ أسعار الصرف المتوسط

هنالك العديد من نظم اسعار الصرف والتي تقع ما بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة ومنها

1. سعر الصرف المعدل الثابت

حيث تكون أسعار الصرف ثابتة وقد تستمر لسنوات عديدة وقد يتدخل البنك المركزي لتخفيض أو رفع قيمة العملة إذا استمر العجز (الفائض) لفترة طويلة

2. سعر الصرف الموعوم القذر

¹ مايكل ايندجمان : الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة (الرياض دار المريخ) 1998- ص 507
² نفس المرجع السابق

حيث تكون اسعار الصرف معومة وليست ثابتة ولكن قد يتدخل البنك المركزي من مرة لآخري لمنع التقلبات الكثيرة في سعر الصرف لذلك لا يمثل هذا النظام صورة من صور السيطرة على المرونة

3. سعر الصرف الزاحف الثابت

هو النظام يعتبر كنظام وسط ما بين سعر الصرف المعدل الثابت وسعر الصرف المعوم القدر فبدلا من أن تلجأ الحكومة لتخفيض أو رفع قيمة العملة بنسبة كبيرة وغير منتظمة في ظل هذا النظام تلجأ الحكومة لتعديل سعر الصرف

سعر الصرف المعوم المشترك Joint Floating

في ظل هذا النظام يكون لدى مجموعة من الدول نظام سعر صرف ثابت أو معدل بالنسبة لعملات هذه الدول على أن يكون لديها نظام سعر صرف معوم و مشترك للعملات الدول الأخرى ومن الأمثلة لهذا النظام سعر الصرف لدول الاتحاد الأوروبي

سعر الصرف المدار managed float exchange rate

حيث تحدد الحكومة حد أدنى وأعلى لسعر الصرفمثلا $f1 = \$200$ and $f = \$1.80$

وتتشارك الحكومة سعر الصرف لكي يتأرجح ما بين هذين الحدين (الحد الأعلى أو الأدنى)¹.

في السودان يقوم بنك السودان بتوزيع استثمارات للمصارف والصرافات يوميا لكي تقوم بتحديد كميات التعامل بالنقد الأجنبي وأسعار الدولار وحسب المتوسط المرجح حيث يعتبره بنك السودان هو السعر التأشيرى وترسل المعلومة للبنك والصرافات²

¹Sloman jopcit 698
²تقرير بنك السودان 2004، ص 30

نظريات تحديد سعر الصرف:

1/ نظرية الكمية Quantity theory :

تتلخص هذه النظرية في ان الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية فتتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة كما يتبين لرعايا هذه الدول أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحديدها ويترتب على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الاقبال عليها¹

2/ نظرية الأرصدة Balance theory

يري أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها فإذا كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية أما إذا كان الميزان سالبا فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية²

3/ نظرية تبادل القوى الشرائية Theory of purchasing power

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق العالمية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

ويشترط لتجاح نظرية تبادل القوى الشرائية

1. أن لا تخضع التجارة الدولية لآية قيود وهذا أمر غير متوفر في كل دول العالم

¹ د. خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الطبعة الأولى نوفمبر 2007
² نفس المرجع السابق، 31

2. ان لا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة لأخرى لأية قيود بل يجب ان تكون حرة وهذا أيضا أمر غير متوفر في معظم دول العالم حاليا¹

محددات سعر الصرف

محددات قصيرة المدى من أهمها ما يلي

1- التغير في قيمة الصادرات والواردات :

كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة عملة الدولة والعكس صحيح الأمر الذي يؤثر على حركة الحساب الجاري ومن ثم يتغير سعر الصرف حيث أن زيادة حصيللة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلي زيادة العملات الأجنبية وتراكمها مما يؤدي إلي ارتفاع قيمة العملة الوطنية

2- مستوى النمو الاقتصادي

ويقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة ويترتب علي ذلك زيادة في دخل الفرد ويقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلي عدد السكان فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشرا للنمو الإيجابي للاقتصاد ويعتبر كذلك زيادة انتاج استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم زيادة الصادرات الدولة والحصول على عائدات متعاضمة من النقد الأجنبي ويمكن استغلاله أما في سداد الديون أو زيادة حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي مما يؤثر ايجابا على سعر الصرف

3- الاحتياطات من النقد الأجنبي

تحتفظ الدول باحتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية حيث أن توفر الاحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على سعر الصرف عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت ويساعد على حمايته من التدهور والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية والخارجية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 34

4- مجلس العملة

يتم دعم العملة الوطنية كليا عن طريق احتياطات من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ثبات سعر الصرف وتمكن السلطة النقدية من استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية عند الطلب تلتزم السلطة النقدية بعدم التدخل في سوق النقد لاحتداث تغيرات في السيولة لأغراض السياسة النقدية المحلية وذلك لأن زيادة رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر الصرف يعتبر مجلس العملة التزام قوى من جانب البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر الصرف

5- الدولار :

وهي عملية إحلال الدولار محل العملة الوطنية في كل او بعض المعاملات التجارية والاقتصادية في هذه الحالة تتخذ الدولة عملة قوية مثل الدولار الأمريكي عملة رسمية للاقتصاد إن ربط العملة الوطنية بالدولار الأمريكي كان الهدف منه استقرار سعر صرف العملة الوطنية خاصة في عقد التسعينات وذلك للحد من تفشى ظاهرة التضخم والتي تؤثر عملية النمو الاقتصادي إضافة للتحكم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفقاتها بين الدول وقد تركز معظم النقاشات حول نظم أسعار الصرف بالنسبة للدول النامية على الدور الذي يؤديه ربط سعر الصرف بالعملة أخرى عليه فإنه كلما زاد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخليا فإن ذلك يؤثر سلبا على سعر صرف العملة الوطنية

6- التضخم:

وهو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات وبالتالي ترتفع محليا كذلك يؤثر ذلك على أسعار السلع المصورة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة خارجيا وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد مما يؤثر ذلك سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف

وتوجد محددات متوسطة المدى من أهمها:

أ/ التغيير في أسعار الفائدة المحلية والأجنبية:

التباين في أسعار الفائدة محليا يؤثر على حركة رؤوس الأموال فإذا انخفضت أسعار الفائدة محليا فإن ذلك لا يزيد من تدفق رؤوس الأموال إلي الخارج مما يؤثر على حركة حساب رؤوس الأموال ومعدلات الإدخار والاستثمار والإنتاج وقد يؤدي ذلك إلي انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤثر ذلك بصورة كبيرة على الاقتصاد المحلي وبالتالي النقص الحاد في النقد الأجنبي واختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم ارتفاع سعر الصرف إلي تدني قيمة العملة المحلية

ب/ الوضع السياسي القائم في الدولة

إن الدول التي تتسم باستقرار سياسي وأمني واقتصادي تكون مؤهلة تماما للانضمام للمنظمات الإقليمية والدولة التي ترتبط بها بعلاقات صداقة وتعاون وذلك للاستفادة من بعضها البعض في التبادل التجاري والاستثماري

يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاج بغرض الصادر في حين نكون هنالك ضرورة لاستيراد السلع الأساسية ويؤدي ذلك لاختلال الميزان التجاري مما ينعكس سلبا على سعر الصرف وأيضا لا يتوفر لدولة الناتج المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار المباشر.

الفصل الرابع

بنك السودان المركزي وسياسات النقد الاجنبي

المبحث الاول:النشأة والوظائف للبنك المركزي

المبحث الثاني: سياسات النقد الاجنبي الصادرة من بنك السودان المركزي

المبحث الأول : النشأة والوظائف :

تمهيدي (1):

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي، ويعتبر الدعامه الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، ويعتبر نشاطه في غاية الأهمية، وإن وجوده ضرورة لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، ويلعب دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، ويتمتع بالسيادة والاستقلال.

أولاً : نشأة وتطور البنك المركزي:

عندما نال السودان إستقلاله برزت الحاجة لوجود بنك مركزي يحل محل الجهات التي تقوم بتنفيذ مهامه وذلك لتنظيم عملية إصدار النقود ورسم السياسات النقدية والتمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية، وبناء جهاز قوي وفاعل لخدمة ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد، ومما زاد الحاجة لوجود بنك مركزي تبني الدولة لبرامج إقتصادية طموحة في ذلك الوقت مما حتم ضرورة إيجاد سياسات نقدية وتمويلية تواكب وتلاءم تلك البرامج الطموحة للاقتصاد السوداني².

ولتحقيق ذلك في أواخر ديسمبر 1956م تم تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياطي الفدرالي لعمل دراسة مستفيضة في هذا الشأن، والنظر في إمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان بعد أن فرغت اللجنة من الدراسة ورفعت توصياتها تبعاً لذلك تم إصدار قانون بنك السودان لسنة 1959م وفتح أبوابه للعمل في فبراير 1960م، كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية.

إن المتتبع للتطور التاريخي لمسيرة بنك السودان المركزي للفترة ما قبل قيام بنك السودان وحتى الآن، يلاحظ أن تلك المسيرة قد مرت بمجموعة من الفترات والمراحل الفرعية أهمها الآتي³:

1. كانت بعض وظائف البنك المركزي مقسمة بين وزارة المالية والاقتصاد، لجنة العملة الوطنية وفرع البنك الأهلي المصري فقد كانت وزارة المالية تحتفظ بجزء من الأرصدة الأجنبية الرسمية، وتديرها عن طريق حسابين للجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي

¹ موقع بنك السودان المركزي .

² مسيرة بنك السودان، محمد سعيد محمد الحسن، ص36.

³ بنك السودان المركزي، مجلة مؤسستي، الاحتفل باليوبيل الذهبي لبنك السودان، ص1.

يديرهما على التوالي البنك الأهلي المصري وبنك باركليز، أما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وإدارة العملة وللاحتفاظ بالجزء الآخر من أرصدة البلاد بالعملية الأجنبية كغطاء للعملة، كذلك كان فرع البنك الأهلي المصري يقوم بإدارة الأعمال المصرفية للحكومة إلى جانب قيامه بمهمة العمل كمصرف للبنوك التجارية، وقد كان فرع البنك الأهلي المصري في السودان في وضع لا يسمح له بالعمل مستشاراً للحكومة المالية والنقدية أو البنوك التجارية أو مراقباً لها، رغم أنه كان يقوم بدور المقرض الأخير، إلا أن وزارة المالية والاقتصاد كانت تقوم ببعض المراقبة على قروض البنوك من البنك الأهلي المصري.

2. هيمنت فروع البنوك الأجنبية سالفه الذكر على مجمل النشاط المصرفي في السودان وتوجيه التمويل لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار.
3. لم يكن للسودان عملة وطنية حيث كانت العملاتان البريطانية والمصرية هما السائدتان حتى أنشئت لجنة للعملة السودانية في عام 1956م حيث أصدرت أول عملة.

ب. فترة ما بعد الاستقلال:

- في هذه الفترة برزت عدة ثوابت دعت إلى إنشاء البنك المركزي والتي تمثلت في¹:
1. ضرورة وجود بنك مركزي وطني لتنظيم عملية إصدار العملة الوطنية.
 2. الحاجة الملحة لتنظيم السياسات التمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.
 3. ضرورة إنشاء بنك مركزي لحفظ حسابات الحكومة ويكون مستشاراً لها في الشؤون المالية وتوفير النقد الأجنبي.
 4. تبني الحكومة في تلك الفترة برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب وجود بنك مركزي يعمل على جذب المدخرات داخل الجهاز المصرفي.

ج. إنشاء بنك السودان:

مما تقدم اتضح جلياً مدى الحاجة لإنشاء بنك مركزي يعمل على ترقية وتطوير الجهاز المصرفي بالسودان ليسهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حددت المادة (5) من قانون بنك السودان المركزي لسنة 1959م الأغراض التي من أجلها أنشئ البنك والتي

¹ مرجع سابق، ص2.

تمثلت في تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية والمساعدة على تنمية نظام مصرفي ونظام للنقد والائتمان في السودان والعمل على استقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة وأن يكون مصرفاً للحكومة ومستشاراً لها في الشؤون المالية. واستناداً إلى قانون بنك السودان لسنة 1959م فإن بنك السودان يعتبر مستقلاً عن الحكومة.

د. فترة التغيرات المتلاحقة في مسيرة البنك:

من المعلوم بأن مهام البنك المركزي عند إنشائه قد بنيت على أساس التوصيات التي تقدم بها خبراء بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، التي جاءت متطابقة لمتطلبات النظام الرأسمالي، وظلت على ما هي عليه حتى جاء انقلاب 25 مايو 1969م وكان وقتها بملامح اشتراكية، لذلك تبنى بنك السودان تطبيق سياسات التأمين التي أعلنتها الدولة في عام 1970م، والتي تم بموجبها تأمين كل البنوك الأجنبية بالسودان، وقد شهدت هذه الفترة (1969 - 1975م) الآتي¹:

أ. وضع سياسات تهدف إلى ربط التمويل التنموي بالخططة الائتمانية للدولة.

ب. توجيه الموارد نحو أهداف معينة تحددها الدولة.

ج. توزيع التمويل على القطاعات المختلفة وفق أولويات تضعها.

وفي أواخر عام 1975م لاحت بادرة انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً على العالم الاشتراكي والرأسمالي والإسلامي على السواء لذلك انتهجت الدولة سياسة الاقتصاد المفتوح. ومن ثم تمت دعوة العالم للاستثمار في السودان وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1976م بموجب ذلك سمح بنك السودان للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالسودان شريطة ألا يقل رأس المال المدفوع عن (15) ألف دولار، وانتشرت في هذه الفترة العديد من البنوك ومن ضمنها البنوك الإسلامية.

وخلال الفترة (1960 - 1983م) ظل بنك السودان يستخدم أدوات السياسة النقدية المتمثلة في التحكم في عرض النقود من خلال استخدام معدلات أسعار الفائدة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل.

¹ مرجع سابق، ص4.

في سبتمبر 1983م أصدر بنك السودان منشورات للبنوك العاملة يمنع فيه التعامل بالفائدة، ومن ثم بدأ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كأدوات جديدة لتغيير السياسة النقدية للبنك المركزي.

وقد شهدت الفترة الأولى من أسلمة الجهاز المصرفي (1984 - 1989م) مرونة في تطبيق الصيغ الإسلامية، حيث سمح للبنوك في عام 1986م بالعمل إما وفق صيغ التمويل الإسلامية أو العائد التعويضي، واستمر الحال هكذا إلى أن تم الإعلان عن تعميق أسلمة الجهاز المصرفي في عام 1990م، حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية في عام 1992م، وألزم البنوك بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها، وبذلك أصبح بنك السودان يشرف على نظام مصرفي إسلامي بكامله وذلك في عام 2004م، وبدا في تطوير وتنمية أدوات السياسة النقدية.

ثانياً : الوظائف¹:

- 1/ اصدار العملة بانواعها وتنظيمها ومراقبتها والاشراف عليها .
- 2/ اصدار السياسات النقدية والتمويلية وادارتها بما يحقق الاهداف القومية للاقتصاد الوطني .
- 3/ العمل على تطوير وتنمية العمل المصرفي ورفع كفاءته بما يحقق التنمية الاجتماعية المتوازنة .
- 4/ العمل على استقرار سعر صرف الدينار السوداني .
- 5/ العمل باعتباره بنكاً للحكومة ومستشاراً ووكيلاً لها في السياسة النقدية والمالية.
- 6/ التزام البنك في أداءه بواجباته وأغراضه وفي ممارسة سلطاته وإشرافه على النظام المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية .

¹ المصدر : مسيرة بنك السودان المركزي ، إعداد محمد سعيد محمد الحسن .

المبحث الثاني

سياسات النقد الأجنبي الصادرة من بنك السودان المركزي (2005 - 2013م) :

سياسات بنك السودان للعام 2005م:

هدفت سياسة النقد الأجنبي إلى الآتي:

1. العمل على اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى توحيد سوق النقد الأجنبي.
2. العمل على تطوير سوق النقد الأجنبي وآلياته بالتعاون مع المصارف وشركات الصرافة.
3. العمل على تعميق السوق.
4. تنشيط سوق ما بين البنوك وذلك بالسماح للبنوك بالاستلاف وضغط الودائع بالعملات الأجنبية فيما بينها بغرض تعميق سوق النقد الأجنبي.
5. تحويل المزيد من الموارد الأجنبية من بنك إلى المصارف لدعم دورها في سوق النقد الأجنبي.
6. توسيع مجال استخدامات موارد من النقد الأجنبي بإدخال المزيد من العمليات والأنشطة التي لا تقوم بتغطيتها لإنهاء وجود السوق الموازي في مجال النقد الأجنبي رغم محدوديته.⁽¹⁾
7. دراسة إمكانية قيام مؤسسات مالية بخلاف المصارف والصرافات لتقديم خدمات مالية جديدة كالتحويلات الخارجية لجعل السوق أكثر تكاملاً وتنافسية.
8. تطوير فكرة صناع السوق ولجاء بعض الإصلاحات عليها حتى تلعب دوراً أكبر في سوق النقد الأجنبي.
9. الاستمرار في تطوير دور الصرافات وتوسيع مجال نشاطها .

سياسات بنك السودان للعام 2006م:

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2006م، إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي واستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام 2006م:

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2005م .

1. إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية، وقد سمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.
2. توجيه المصارف باستخدام حصيلة الصادر في كافة الأغراض عدا التحويلات (النظيفة) والبيع والإضافة للحسابات الحرة، أما في مجال الاستيراد فقد تم إلغاء حساب الاستيراد وأن يتم التعامل في عملية الاستيراد مع الهامش مباشرة.
3. توحيد معاملة مبيعات بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات، كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العامل في مجال استخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان المركزي.⁽¹⁾
4. إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة آلاف دولار، وقد تم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة آلاف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى، وتتغير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء.
5. السماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائض مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة بالبلاد، وفي مجال سعر الصرف سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006م من 230,67 دينار في ديسمبر 2005م إلى 202,48 دينار في نهاية ديسمبر 2006م.

سياسات بنك السودان للعام 2007م:

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2006م .

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2007م، إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات واستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره.

فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام 2007م:

تم إجراء عدد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يتضمن وجود سياسة فعالة وذلك على النحو التالي:

1. السماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي بتحويلات من الخارج فقط وحظر تغذيتها بالمبالغ النقدية والمبالغ المشتراة من المصارف والصرافات والمبالغ المحولة أو المدفوعة من الحسابات الخاصة.

2. السماح للمصارف بالبيع نقداً للجمهور في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.⁽¹⁾

3. إلغاء نسب الهوامش المحصلة على الإعتمادات الخاصة بالاستيراد وترك لمصارف تحديد الهامش المناسب حسب الجدارة الائتمانية للعميل.

4. التحويل من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الحرة الأخرى.

5. تقديم النصح للمصارف وعملائها للعمل على التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الأخرى بغرض تقادي مخاطر التعامل بالدولار الأمريكي، أما في مجال سعر الصرف، فقد ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ 2,0133 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2006م إلى مبلغ 2,0526 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2007.

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2008م:

في إطار تحقيق رسالة وأهداف البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بجانب ضمان قوة وسلامة الجهاز المصرفي في ظل النظام المصرفي المزدوج، مشتملة على خمس محاور نذكر منها:

ركزت سياسات النقد الأجنبي للعام 2008م بشكل أساسي على تنظيم وتطوير سوق

النقد الأجنبي بغرض تحقيق الآتي:

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2007م .

- أ. سعر صرف مستقر ومرن.
- ب. بناء الاحتياطات.
- ج. إدارة الاحتياطات بما يساعد على استقرار سوق النقد الأجنبي.
- د. تفعيل سوق ما بين المصارف.
- وفي سبيل تحقيق ذلك تم إجراء العديد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة، وقد شملت هذه التعديلات الآتي:
- إزالة بعض القيود على تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية حيث سمح للمصارف بتغذيتها.⁽¹⁾
 - السماح للمصارف باستخدام حصيلة الصادر المشتراة من المصدرين لكافة الأغراض المسموح بها لاستخدام الموارد الأخرى بدلاً من استخدامها في أغراض محددة، كما تم السماح للمصارف بشراء حصيلة الصادر التي يتم استردادها بعد التاريخ المحدد لها (180) يوم لصالحها بدلاً من شرائها لصالح البنك المركزي.
 - تحقيق تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة.
 - السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية.
 - توجيه المصارف وشركات الصرافة بتحديد الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية ب 0.40% من سعر الشراء.
 - توجيه المصارف وشركات الصرافة بإخطار البنك المركزي بالتعديلات التي تطرأ على أسعار الصرف لديها خلال اليوم.
- وقد انعكست هذه التعديلات على استقرار وأداء سعر الصرف حيث سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.091 جنيه خلال العام 2008م مقارنة ب 2.0157 جنيه في عام 2007م وسجل متوسط سعر اليورو 3.0969 جنيه خلال عام 2008م مقارنة ب 3.0140 جنيه خلال عام 2007م.
- سياسات بنك السودان للعام 2009م:**

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2008م .

في إطار تحقيق رسالة وأهداف البنك المركزي صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2009م وفقاً لخطة الخمسية (2007-2011م) بالتنسيق مع السياسة المالية المستهدفة المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بجانب ضمان قوة وسلامة الجهاز المصرفي في ظل النظام المصرفي المزوج اخذ بالاعتبار تأثيرات الأزمة المالية العالمية.⁽¹⁾

ركزت سياسات النقد الأجنبي لعام 2009م بشكل أساسي على تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الآتي:

- أ. سعر صرف مستقر ومرن.
 - ب. بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي.
 - ج. إدارة الاحتياطيات بما يساعد على استقرار سوق النقد الأجنبي.
 - د. تفعيل سوق ما بين المصارف.
- ولتحقيق ذلك تم إجراء العديد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي شملت الآتي:

- إزالة بعض القيود على تغذية الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي حيث سمح للمصارف بتغذيتها نقداً، كما سمح بفتح تلك الحسابات موجب تحويلات من الخارج أو توريدات نقدية أو شيكات مصرفية بدلاً من قصرها على التحويلات من الخارج فقط.
- السماح للمصارف باستخدام حصيلة الصادر المشتراة من المصدرين لكافة الأغراض المسموح بها لاستخدام الموارد الأخرى بدلاً من استخدامها في أغراض محددة.
- تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة.
- السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية وتوجيهها بتوريد الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية بنسبة 0.4% من سعر الشراء، ولخطر البنك المركزي بالتغييرات التي تطرأ على أسعار الصرف لديها خلال اليوم.

انعكست هذه الإجراءات على أداء سعر الصرف، حيث سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2,325 جنية خلال العام 2009م مقارنة بـ 2,091 جنية

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2009م .

في عام 2008م وسجل متوسط سعر اليورو 2,2195 جنيه خلال عام 2009م مقارنة
بـ3,0969 جنيه خلال عام 2008م.

سياسات بنك السودان للعام 2010م:

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2010م وفقاً لخطة الخمسية (2007-
2011) بالتنسيق مع السياسة المالية مستهدفة المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بجانب
قوة وسلامة الجهاز المصرفي في ظل النظام المصرفي المزدوج.
ركزت سياسات النقد الأجنبي لعام 2010م بشكل أساسي على تنظيم واستقرار وتطوير
سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف الآتية:

- أ. سعر صرف مستقر ومرن.
 - ب. بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي.
 - ج. إدارة الاحتياطات بما يساعد على استقرار سوق النقد الأجنبي.
 - د. تفعيل سوق ما بين المصارف.
- ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء العديد من التدابير والتعديلات في الإجراءات والضوابط
المنظمة لعمليات النقد الأجنبي شملت الآتي: (1)
- إزالة القيود عن إجراءات فتح الحسابات الجارية الحرة حيث سمح بفتح حسابات
جارية حرة بالنقد الأجنبي بشرط أن يكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري الحر
مبلغ 5,000 يورو (فقط خمسة ألف يورو) أو ما يعادلها من العملات الأجنبية
الحرة الأخرى، وأن يكون لصاحب الحساب تدفقات نقدية مستمرة بالنقد الأجنبي.
 - إلغاء كافة استخدامات الحسابات الجارية الحرة بالنقد الأجنبي والاستعاضة عنها
باستخدامات محددة بدلاً من استخدامها في كافة الأغراض.
 - عدم السماح بإعادة تحويل المبالغ الواردة من الخارج لحسابات الادخار والاستثمار
الخاصة بالأفراد والأجانب بعد مرور عام على الأقل من تاريخ الإيداع.
 - إلزام المصارف بشراء المبالغ المباعة من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي لصالح
البنك المركزي بسعر الصرف التجاري المنفذ للعملية.

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2010م .

- إلزام المصارف بالحصول على موافقة بنك السودان المركزي المسبقة بخصوص تحويل حسابات الجهات الأجنبية المستثمرة من حسابات خاصة إلى حسابات جارية حرة.
- إصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة المبالغ المضافة لحساب المقاولين المحليين.
- إصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة الصادرات غير البترولية وفقاً للآتي:
 - حصائل الصادر الناتجة عن تمويل العملية بواسطة المصرف يتم بيعها فقط للمصرف الممول.
 - حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل أخرى تباع للمصرف المنفذ للعملية أو المصارف الأخرى أو لاستخدامها بواسطة المصرف نفسه للاستيراد.
 - السحب لأغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة.
 - غير مسموح ببيع حصيلة الصادر بمستوردين آخرين.
 - السماح باستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية (القمح، الأدوية، الأجهزة والمعدات الطبية، مدخلات الانتاج الزراعي والصناعي، الآلات والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار.
 - أما بالنسبة للسلع الأخرى فيتم استيرادها عن طريق خطابات الاعتمادات المستندية اطلاع والدفع ضد المستندات (Cash Against Document).
 - حظر اصدار خطابات الضمان بغرض الاستيراد باستثناء خطابات الضمان البحري للبضائع المستورة للسودان.
 - حظر بيع النقد الأجنبي ولجاء أي تحويلات للخارج لصالح المقيمين (شركات، أفراد...الخ) بغرض استثمارات خارجية.
 - أن يتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية عدا المعاملات الخاصة بالإيجارات وأقساط التأمين للجهات الأجنبية واستحقاقات شركات الطيران والمقاولين المحليين المدفوعة من الجهات الأجنبية.

- أن يكون البيع لغرض السعر لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في حدود مبلغ لا يتجاوز 1000 دولار امريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.
- تطبيق نسبة حافز الصادر على موارد واستخدامات النقد الأجنبي بغرض جذب مزيد من الموارد للسوق المنتظم وتضييق الفجوة بين أسعار السوق المنتظم والسوق الموازي (غير المنتظم).

سياسات بنك السودان للعام 2011م:

هدفت سياسات النقد الأجنبي إلى الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة وهي كالتالي: ⁽¹⁾

1. في مجال ترشيد الاستيراد تم الآتي:

أ. تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرق الدفع باستثناء الأدوية والأموال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الآجل الذي تكون فترته عام أو أكثر.

ب. الاستيراد فقط عن طريق خطابات الاعتماد (اطلاع والدفع ضد المستندات) باستثناء استيراد السلع الضرورية والإستراتيجية والاستيراد بغرض الاستثمار.

ج. وضع ضوابط للاستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الاستيراد للسوق المحلي بالعملة الأجنبية.

د. زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل استيراد عربات مشاريع الليموزين من 40%- 45%.

هـ. إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها عممت على كافة المصارف بتاريخ 2011/1/9م بناء على قرار وزير التجارة الخارجية رقم (2) بتاريخ 2011/1/5م.

و. إعادة تصميم استمارة الاستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك وطباعتها بشكل جديد بعلامات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الأطراف.

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2011م .

ز. في مجال الموارد غير المنظورة الآتي:

- تقييد المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي من شركات الصرافة على عملائها بأغراض محددة تقتصر على السفر، العلاج، الدراسة، مصروفات الأسر، وتحويل مرتبات الأجانب، وذلك بهدف تقنين الطلب على النقد الأجنبي ووضع تسريه للسوق الموازي.
- تقييد المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي لأغراض السفر بشركات الصرافة ليتم تسليمها بالمطار لمزيد من الضبط.
- منع الاستثمارات الخارجية التي يقوم بها المقيمون (شركات، أفراد...الخ) لحماية الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد.
- منع طرح أسهم الشركات المسجلة في السودان للتداول خارجياً، وكذلك منع طرح أسهم الشركات الأجنبية للتداول بالداخل.
- منع إصدار خطابات الضمان بالعملة الأجنبية لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح الحكومة وشركات البترول.

سياسات بنك السودان للعام 2012م:

يلتزم بنك السودان المركزي بتنفيذ سياسة سعر الصرف التي حددها البرنامج الاسعافي 2012-2014م والتي تهدف إلى الوصول تدريجياً لسعر صرف مستقر خلال فترة البرنامج الذي تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة، ولتحقيق هذه الأهداف سوف يتم تنفيذ الإجراءات التالية: (1)

- أ. التأكد على حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات وحرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات التنظيمية الصادرة من بنك السودان المركزي.
- ب. يسمح للمصارف مزاوله النقد الأجنبي بفروعها مع ضرورة إخطار بنك السودان المركزي مسبقاً بالفروع التي سيسمح لها البنك بذلك.
- ج. إعادة تخصيص الموارد المالية المحلية والأجنبية المتوفرة للقطاع المصرفي لتوفير التمويل بالحجم المطلوب وفي التوقيت المناسب لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع الثمانية المحددة في البرنامج الثلاثي لإحلال الواردات وزيادة الصادرات.

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2012م .

د. الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب على النقد الأجنبي عن طريق السياسات النقدية والتجارية.

هـ. ترشيد الصرف الحكومي بالنقد الأجنبي.

و. التوسع والاستمرار في شراء وتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي، وعلى أن يسمح للشركات المرخص لها بالعمل بموجب قانون الاستثمار أن تقوم بتصدير الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لنصوص قانون الاستثمار ولائحة النقد الأجنبي السارية.

ز. تشغيل مصفاة السودان للذهب في الربع الأول من العام 2012م والعمل على تصدير الذهب المصفى بدلاً عن تصدير الذهب الخام.

ح. تطوير وتنظيم سوق الذهب بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة بهدف إنشاء بورصة للذهب في السودان.

ط. تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ي. العمل على جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج بالنقد الأجنبي عبر القنوات المصرفية والصرفيات ومكاتب التمويل.

ك. السعي نحو استقطاب موارد خارجية بالنقد الأجنبي (ودائع، قروض) وتسهيلات من المراسلين (نقدية أو سلعية).

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013م :

هدفت السياسات في هذا المجال للمحافظة على استقرار سوق النقد الأجنبي وتحقيق مرونة واستقرار في سعر صرف الجنيه السودان مقابل العملات الأجنبية الأخرى في العمل على استكمال سوق النقد الأجنبي وزيادة موارده وبناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي وشملت السياسات الجوانب التالية :

أ/ سعر الصرف :

بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابعة هدفت للمحافظة على إستقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي علاوة على الحفاظ على الثقة والمصدقية للجهاز المصرفي السوداني خارجياً / كما سعى بنك السودان المركزي إلى بناء احتياطات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية .

وفي هذا الإطار استمر بنك السودان المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر كما قام بنك السودان المركز بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية ، حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنيه للدولار إلى 5.7 جنيه للدولار في سبتمبر 2013م وذلك ضمن تطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية .

ب/ ترشيد الطلب على النقد الأجنبي :

لتحقيق أهداف سياسات النقد الأجنبي قام بنك السودان المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات والضوابط التي أسهمت في ترشيد الاستهلاك وزيادة موارد النقد الأجنبي وشملت تلك الإجراءات الجوانب التالية :

- الاستمرار في تفعيل قرار منع الاستيراد بدون تحويل قيمة
- إصدار ضوابط لتنظيم التعامل مع المناطق الحرة السودانية وخاصة فيما يتعلق بضوابط الصادر والاستيراد والتحويلات
- اصدر ضوابط لتنظيم عملية التحويلات الصادرة والواردة التي تتم عبر شركات التحويلات المالية وحصر تعاملاتها في العملات الأجنبية فقط .
- وضع ضوابط وإجراءات لتنفيذ اتفاق التعاون مع دولة جنوب السودان .
- تشجيع جذب التحويلات الواردة من الخارج وحرية استخدام حسابات النقد الأجنبي بصرف مبلغ التحويل الورد من الخارج إما نقداً أو تحويله لحساب المستفيد من المصرف أو أي مصرف آخر بالعملة التي يختارها المستفيد ، وعدم إلزامه باستلام ما يعادله بالعملة المحلية ، إضافة إلى السحب النقدي من الحسابات بالنقدي الأجنبي بحرية تامة وبدون أي رسوم .
- توجيه المصارف بالاحتفاظ بنسبة 1% (كمؤشر) من جملة الودائع بالنقد الأجنبي في شكل سيولة نقدية داخلية لمقابلة سحبيات العملاء اليومية .
- توجيه المصارف بتخصيص نسبة 15% من عائدات حصيلة الصادرات غير البترولية عدا الذهب لاستخدامها في استيراد الأدوية البشرية .

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

4-1 تمهيد

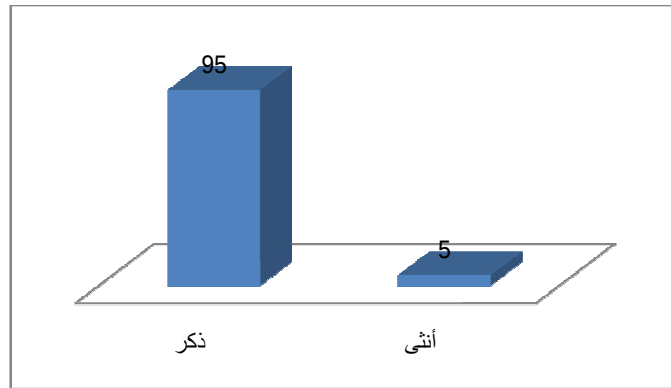
يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل الفصل تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة. بالإضافة إلى تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، حيث تم عرض النتائج التي كشفت عنها الدراسة في سياق الإجابة عن أسئلة الدراسة والتي جاءت على هذا النحو:

جدول رقم (1) يوضح توزيع العينة حسب النوع

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	57	95.0
أنثى	3	5.0
المجموع	60	100.0

من الجدول أعلاه والشكل أدناه يتضح أن غالبية المبحوثين كانوا ذكور بنسبة بلغت 95.0% بينما بلغت نسبة الإناث 5.0%

الشكل رقم (1)

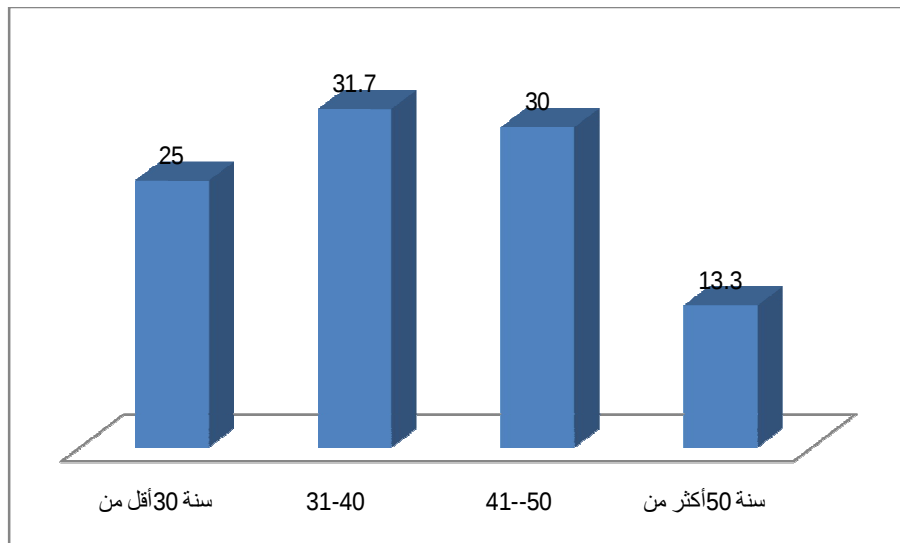


جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	15	25.0
31-40	19	31.7
41--50	18	30.0
أكثر من 50 سنة	8	13.3
المجموع	60	100.0

من الجدول أعلاه والشكل أدناه يتضح أن غالبية المبحوثين كانوا في الفئة العمرية من (40-31) بنسبة بلغت 31.7% ثم الفئة العمرية 41-50 بنسبة بلغت 30.0% بينما كانت الفئة العمرية (أكثر من 50) الأقل بنسبة بلغت 13.3%.

الشكل رقم (2)

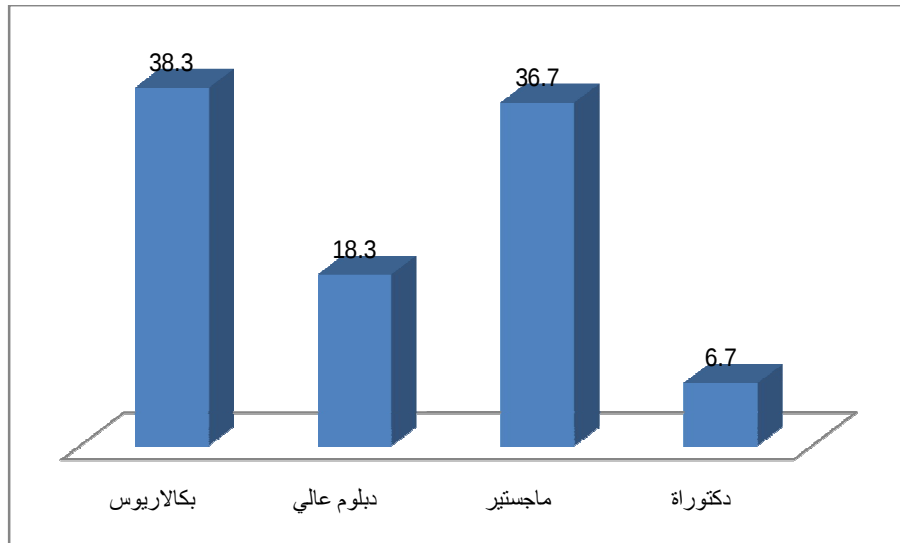


جدول رقم (3) يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

البيان	التكرار	النسبة
بكالوريوس	23	38.3
دبلوم عالي	11	18.3
ماجستير	22	36.7
دكتورة	4	6.7
المجموع	60	100.0

من الجدول أعلاه والشكل أدناه نجد ان غالبية المبحوثين كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس بنسبة بلغت 38.3% يليهم أصحاب المؤهل العلمي ماجستير بنسبة بلغت 36.7% وأقلهم ذوي المؤهل العلمي دكتورة حيث بلغت نسبتهم 6.7%.

الشكل رقم (3)

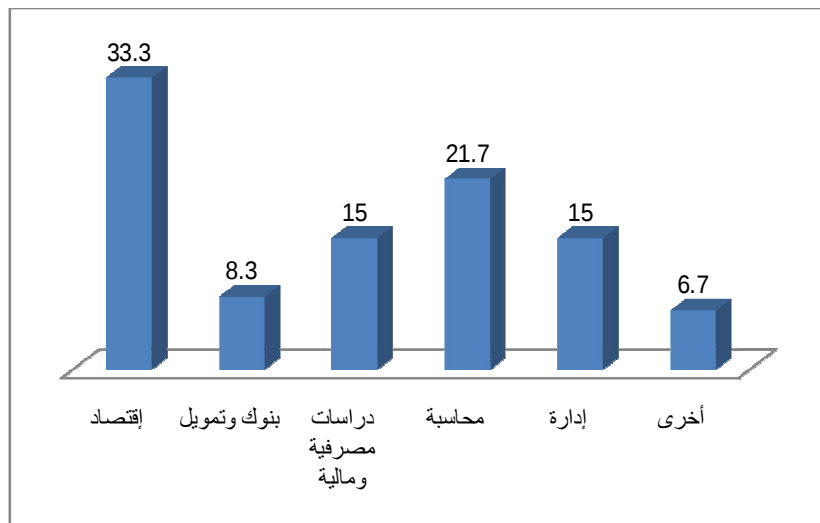


جدول رقم (4) يوضح توزيع العينة حسب التخصص العلمي:

البيان	التكرار	النسبة
إقتصاد	20	33.3
بنوك وتمويل	5	8.3
دراسات مصرفية ومالية	9	15.0
محاسبة	13	21.7
إدارة	9	15.0
أخرى	4	6.7
المجموع	60	100.0

من الجدول أعلاه والشكل أدناه نجد غالبية المبحوثين كان تخصصهم العلمي إقتصاد بنسبة بلغت 33.3% ثم أصحاب التخصص العلمي دراسات مصرفية ومالية وإدارة أعمال بنسبه متساويه بلغت 15.0% ثم يليهم الذين تخصصهم العلمي محاسبة بنسبه بلغت 21.7% بينما كان أصحاب التخصصات الأخرى أقل المبحوثين حيث بلغت نسبتهم 6.7%.

الشكل رقم (4)

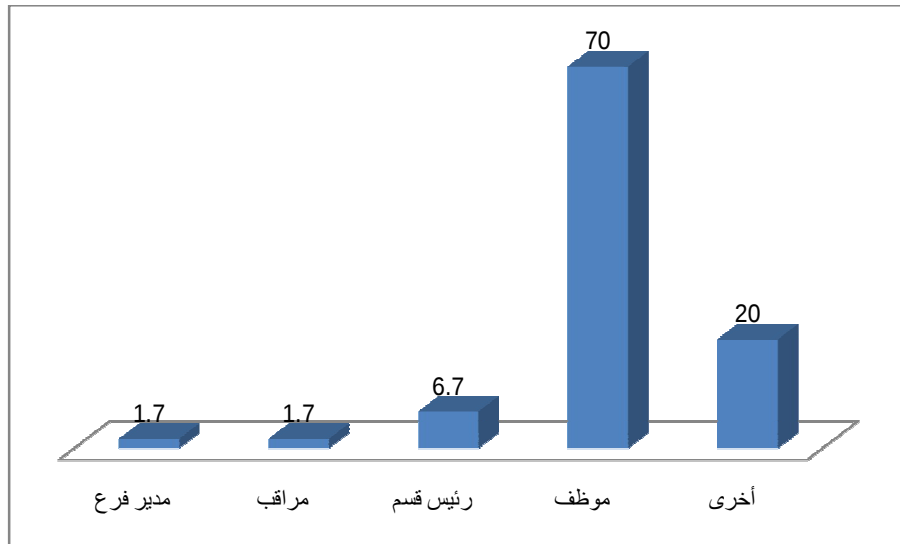


جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة حسب الدرجة الوظيفية

البيان	التكرار	النسبة
مدير فرع	1	1.7
مراقب	1	1.7
رئيس قسم	4	6.7
موظف	42	70.0
أخرى	12	20.0
المجموع	60	100.0

من الجدول أعلاه والشكل أدناه نجد أن غالبية المبحوثين كانوا من الموظفين بنسبة بلغت 70.0% ثم يليهم أصحاب الوظائف الأخرى بنسبة بلغت 20.0% ومن ثم رؤساء الأقسام بنسبة بلغت 6.7% بينما كانوا مدراء والمراقبين أقل المبحوثين حيث بلغت نسبتهم 1.7%.

الشكل رقم (5)

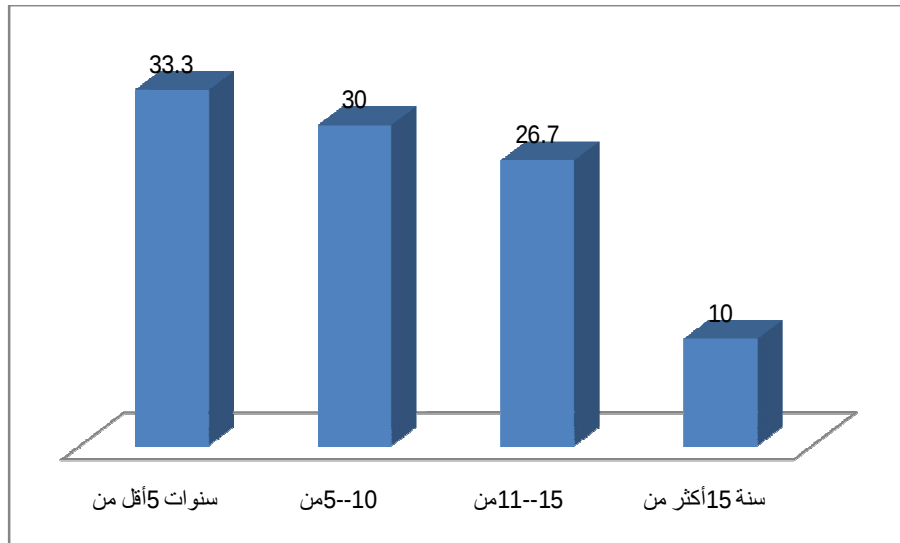


جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة .

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	33.3
من 5--10	18	30.0
من 11--15	16	26.7
أكثر من 15 سنة	6	10.0
المجموع	60	100.0

من الجدول أعلاه والشكل أدناه نجد أن غالبية المبحوثين كانت سنوات خبرتهم في الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت 33.3% يليهم الذين خبرتهم في الفئة (من 5—10) بنسبة بلغت 30.0% بينما نجد الذين خبرتهم أكثر من 15 سنة أقل المبحوثين حيث بلغت نسبتهم 10.0%.

الشكل رقم (6)



مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من وحدات قطاع النقد الأجنبي أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث قام الباحث بتوزيع (65) استمارة استبيان على المستهدفين واستجاب (60) فرداً،.

أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع أسئلته وترسيم ألفاظه وعباراته.
4. يوفر الاستبيان وقتاً للمستجيب ويعطيه فرصة للتفكير.
5. يشعر المجيبون على الاستبيان بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبان:

احتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأول : تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة ، العمر، الوظيفة، والمؤهل العلمي.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد خمسة عشر سؤال ، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق ، محايد، لاأوافق ، لاأوافق بشدة).

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان- برون.

2. معادلة ألفا- كرونباخ.

3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4. طريقة الصور المتكافئة.

5. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبيان هو مقياس الأداة لما وضعت له (عبدالله عبدالدائم: التربية التدريبية والبحث التربوي، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1984م ص355)، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس

ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصّدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصّدق الذاتي هي:

الصّدق = الجزر التربيعي للثبات

صدق البناء (الاتساق الداخلي للفقرات)

لمعرفة صدق الاتساق الداخلي للفقرات (العبارات) مع الدرجات الكلية للمحاور عند تطبيقه بمجتمع الدراسة الحالية، تم حساب معامل الارتباط بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:

جدول (7) معامل ارتباط كل عبارات المحور لقياس الصدق الذاتي للفقرات

المحور الأول			
م	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تؤدي زيادة الطلب على النقد الأجنبي من أجل الطلب المتزايد على السلع المستوردة إلى تدهور قيمة العملة (الجنيه)	.1409	داله
2	إن خفض الطلب على النقد الأجنبي بالتدخل الإداري المباشر لا يحل المشكلة إنما الحل يكون بإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد	.5597	داله
3	ارتفاع معدلات التضخم بسبب كمية السلع المستوردة يؤثر على سعر الصرف	.6829	داله
4	قلة الصادرات لضعف الجهاز الإنتاجي مع الزيادة المتنامية للواردات مما يؤثر سلباً على سعر الصرف	.6447	داله
5	ساهمت شركات الصرافة في إنجاح السياسات التي وضعها البنك المركزي بهدف استقرار سعر الصرف	.5027	داله
المحور الثاني			
1	السياسات التشريعية والتنظيمية للبنك المركزي لا تساعد في تسهيل المعاملات وحركات رؤوس الأموال الأجنبية	.0934	داله
2	سياسات البنك المركزي محفزة لجذب تحويلات وودائع المغتربين عبر الجهاز المصرفي	.2987	داله
3	تدني الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض في الصادرات التي تؤدي إلى خفض عرض العملات الأجنبية	.4283	داله
4	السماح للصرافات في مجال التحويل أدى إلى جذب مدخلات المغتربين إلى الداخل مما ساهم في خلق موارد إضافية	.5552	داله
5	معدلات النمو الحقيقي تساهم في تخفيض الطلب على النقد الأجنبي	.1829	داله

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين كل عبارة مع المحور جيدة بالتالي

فهي دالة إحصائياً مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

أيضاً تم حساب معامل الارتباط للمحور مع الاستبيان ككل وثبات المحور، كما في الجدول

التالي:

جدول رقم (8)

الرقم	المحور	معامل الثبات	معامل الصدق	مستوى الدلالة
	المحور الأول	.7359	8578.	دالة
1	المحور الثاني	.5414	7357.	داله

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط ومعامل الثبات للمحور دالة إحصائياً مما يؤكد

صدق وثبات الإستبيان.

كما استخدم الباحث معامل (ألفا كرونباخ) وذلك للتأكد من مدى ثبات الاستبيان ككل وكانت

قيمة الثبات تساوي (.7896) وقيمة الصدق تساوي (0.8885)، وهي قيم مرتفعة وتشير إلى أن

الأداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات وتحقق أهداف الدراسة.

جدول (9) تفسير نتائج المقياس

الرأي	الوزن	متوسط العبارة (المتوسط النظري)
لا أوافق بشدة	1	3
لا أوافق	2	
محايد	3	
أوافق	4	
أوافق بشدة	5	

متوسط العبارة (المتوسط النظري) يساوي $(1+2+3+4+5)/5 = 3$.

مثلاً متوسط المحور الأول (المتوسط النظري) يساوي عدد العبارات مضروب في متوسط العبارة

، أي $(15 = 3 * 5)$.

أساليب المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة بواسطة جهاز الحاسب الآلي وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي استخدمت:

1. الوسط الحسابي (يشير الوسط الحسابي إلى مدى تمركز البيانات نحو قيمة معينة ويساوي مجموع القيم مقسوماً على عددها) (بشير، 2003 ، 74).

2. الانحراف المعياري (يشير إلى مدى تشتت البيانات عن بعضها ويساوي مجموع مربعات انحرافات القيم مقسوماً على عددها). (بشير، 2003 ، 78)

3. ألفا كورنباخ (معادلة تستخدم لقياس ثبات الاستبانة) (محمود، 2003، ص 123).

وقام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبار (الإستبيان) بطريقة ألفا كرونباخ (Alpha-Cornpach) بالصيغة الآتية:

صيغة حساب معامل كرونباخ ألفا

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left(1 - \frac{\sum s_i^2}{s_T^2} \right)$$

عدد العناصر

مجموع مربعات العناصر

مربعين التباين الكلي

4. معامل الارتباط يقيس درجة ونوع العلاقة بين المتغيرات (محمود، 2003، ص 103) .

$r = -$

$N \equiv$ عدد أزواج المشاهدات

$X \equiv$ المتغير الأول

$Y \equiv$ المتغير الثاني

5. اختبار مربع كاي

اختبار مربع كاي لجودة التوفيق

يهتم باختبار ما إذا كانت مشاهدات عينة تم اختيارها من مجتمع له توزيع احتمالي معين أو نظرية معينة.

ويستخدم هذا الاختبار عندما تكون البيانات اسمية أو على شكل تكرارات ويقصد بجودة التوفيق

هنا دراسة مدى تشابه تكرارات العينة والتي تسمى عادة بالتكرارات الملاحظة Observed مع

التكرارات المتوقعة Expected للمتغير موضوع الدراسة في المجتمع الأصلي.

ويستخدم اختبار مربع كاي كطريقة إحصائية للمقارنة بين التكرارين الملاحظ والمتوقع. فإذا كانت العينة ممثلة للمجتمع في تكراراتها ومتطابقة معه فإن قيمة مربع كاي تكون عادة صفراً وتزداد هذه القيمة لتصبح أكثر من صفر كلما كان هناك فرق بين تكرارات العينة (الملاحظة)

وبين تكرارات التوزيع النظري للمجتمع (المتوقعة) "يقيس الفروق بين مستويات الإجابات على كل متغير "سؤال" ".

ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^k \frac{(O-E)^2}{E} \quad 1.$$

حيث: χ^2 = قيمة مربع كاي

O: التكرارات المشاهدة ، E: التكرارات المتوقعة ، K: عدد الفئات

في حالة استخدام الحزم الإحصائية فإننا ننظر إلى قيمة Sig، فإذا كانت Sig < (0.005 or 0.01) ، دل ذلك على وجود إختلافات جوهريّة تقود إلى رفض فرض العدم (بشير، 2003).

اختبار t لعينة واحدة (One sample t-test)

اختبار t تم اكتشافه بواسطة (Gosset)، (1908) وعرف حينها باسم ستيودنت (student)، لذلك يسمى الاختبار في بعض الأحيان باختبار ستيودنت "t" وهذا الاختبار لا يختلف كثيرا عن الاختبار الطبيعي في حالة العينات الكبيرة ولكنه أكثر دقة في حالة العينات الصغيرة.

يستخدم هذا الاختبار في مقارنة متوسط عينة بمتوسط افتراضي لمجتمع ما (بشير،

2003م)

ويحسب الاختبار من خلال المعادلة التالية:

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{S/\sqrt{n}}$$

حيث $\bar{X}$ هي متوسط العينة، μ هي متوسط المجتمع و "S" وهي الانحراف المعياري للعينة.

وتقارن القيمة المحسوبة للاختبار مع القيمة الجدولية له من جدول المساحة تحت منحنى "t" وذلك من خلال تقاطع مستوى المعنوية (α) مع درجة الحرية (n-1). في حالة استخدام الحزم الإحصائية فإننا ننظر إلى قيمة Sig، فإذا كانت ($\text{Sig} < (0.005 \text{ or } 0.01)$) ، دل ذلك على وجود فروق جوهرية تقود إلى رفض فرض العدم الذي يدل على عدم وجود فروق جوهرية (بشير، 2003).

1. سعد زغلول بشير: دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، جمهورية العراق، 2003 ، ص74 .. 2 تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية، ط1- دار الفكر العربي، القاهرة، 2003 ص123.

بشير، سعد زغلول (2003): دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، جمهورية العراق.

الكيخا، نجاه رشيد (1428هـ) أساسيات الاستنتاج الإحصائي، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية.

تحليل ومناقشة الفرضية الأولى:

ينص الفرض الأول على الآتي: هنالك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي والطلب على النقد الأجنبي.

وللإجابة عن هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي واختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين متوسط أفراد العينة ومتوسط عبارات المحور، وذلك كما يلي:

جدول رقم (10) يبين التكرارات واختبار مربع كاي ومستوى الدلالة للمحور (هنالك علاقة بين

سياسات بنك السودان المركزي والطلب على النقد الأجنبي)

الفقرة	الرأي					كا ²	الدلالة	اتجاه العبارة
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة			
تؤدي زيادة الطلب على النقد الأجنبي من أجل الطلب المتزايد على السلع المستوردة إلى تدهور قيمة العملة (الجنيه)	1	1	4	15	39	78.0	.000	أوافق بشدة
إن خفض الطلب على النقد الأجنبي بالتدخل الإداري المباشر لا يحل المشكلة إنما الحل يكون بإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد	21	7	6	8	18	16.16	.000	لا أوافق بشدة
ارتفاع معدلات التضخم بسبب كمية السلع المستوردة يؤثر على سعر الصرف	3	5	18	14	20	19.3	.000	أوافق بشدة
قلة الصادرات لضعف الجهاز الإنتاجي مع الزيادة المتنامية للواردات مما يؤثر سلباً على سعر الصرف	5	7	7	15	26	25.3	.000	أوافق بشدة
ساهمت شركات الصرافة في إنجاح السياسات التي وضعها	26	10	7	5	12	22.8	.000	لا أوافق بشدة

								البنك المركزي بهدف استقرار سعر الصرف
--	--	--	--	--	--	--	--	---

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي والطلب على النقد الأجنبي أجابوا عليها أفراد العينة بالموافقة بشدة حول جميع عبارات المحور ماعدا العبارتين (2-5) حيث أجابوا عليها أفراد العينة بعدم الموافقة بشدة، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات لكل عبارة على حدى من هذه العبارات فكانت قيم مربع كاي لجميع الأسئلة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية لكل عبارة ومستوى معنوية (5%) وهذا واضح من خلال قيمة مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول اعلاه ان جميع القيم معنوية أي اقل من (0.01) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على هذه الأسئلة .

جدول (11)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للمحور ككل (هنالك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي والطلب على النقد الأجنبي)

متوسط المحور النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	التفسير	الرأي
15	17.35	4.73	3.90	.000	دالة	أوافق بشدة

يوضح الجدول أعلاه ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (17.35) بينما متوسط المحور (15) "متوسط المحور يساوي 15*3" حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (3.90) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (0.00) لصالح أفراد العينة، وهذا يعني أن معظمهم أجاب على عبارات المحور (هنالك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي والطلب على النقد الأجنبي) بالموافقة بشدة.

تحليل ومناقشة الفرضية الثانية:

ينص الفرض الثاني على الآتي: هناك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الاجنبي.

وللإجابة عن هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي واختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين متوسط أفراد العينة ومتوسط عبارات المحور، وذلك كما يلي:

جدول رقم (12) يبين التكرارات واختبار مربع كاي ومستوى الدلالة للمحور (هناك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الجنبى)

الفقرة	الرأي						2كا	الدلالة	اتجاه العبارة
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة				
السياسات التشريعية والتنظيمية للبنك المركزي لا تساعد في تسهيل المعاملات وحركات رؤوس الأموال الأجنبية	2	3	4	11	40	85.8	.000	أوافق بشدة	
سياسات البنك المركزي محفزة لجذب تحويلات وودائع المغتربين عبر الجهاز المصرفي	23	13	6	10	8	14.8	.000	لا أوافق بشدة	
تدني الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض في الصادرات التي تؤدي إلى خفض عرض العملات الأجنبية	3	6	13	21	7	18.6	.000	أوافق	
السماح للصرافات في مجال التحويل أدى إلى جذب مدخلات المغتربين إلى الداخل مما ساهم في خلق موارد إضافية	20	13	8	7	12	8.8	.000	لا أوافق بشدة	
معدلات النمو الحقيقي تساهم في تخفيض الطلب على النقد الأجنبي	7	5	11	15	21	13.9	.000	أوافق بشدة	

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الاجنبي أجابوا عليها أفراد العينة بالموافقة والموافقة بشدة حول جميع عبارات المحور ماعدا العبارتين (2-4) حيث أجابوا عليها أفراد العينة بعدم الموافقة بشدة، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات لكل عبارة على حدى من هذه العبارات فكانت قيم مربع كاي لجميع الأسئلة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية لكل عبارة ومستوى معنوية (5%) وهذا واضح من خلال قيمة مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول اعلاه

ان جميع القيم معنوية أي أقل من (0.01) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على هذه الأسئلة .

جدول (13)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للمحور ككل (هناك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الاجنبي)

متوسط المحور النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	التفسير	الرأي
15	16.83	3.93	3.56	.001	دالة	أوافق بشدة

يوضح الجدول أعلاه ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (16.83) بينما متوسط المحور (15) "متوسط المحور يساوي 3*5" حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (3.56) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (0.001) لصالح أفراد العينة، وهذا يعني أن معظمهم أجاب على عبارات المحور (هناك علاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الاجنبي) بالموافقة بشدة.

المبحث الثاني

النتائج:

توصلت الدراسة الى أهم النتائج الآتية:

1. تؤثر سياسات بنك السودان المركزي علي طلب النقد الأجنبي.
2. وجود علاقته بين سياسات بنك السودان المركزي وعرض النقد الأجنبي.
3. تؤدي زيادة الطلب علي النقد الأجنبي من اجل الطلب المتزايد علي السلع المستورده الي تدهور قيمة العملة (الجنيه).
4. السياسات التشريعية والتنظيمية للبنك المركزي لاتساعد في تسهيل المعاملات وحركات رؤوس الاموال الأجنبية.
5. قلة الصادرات لضعف الجهاز الانتاجي مع الزيادة المتنامية للواردات مما يؤثر سلباً علي سعر الصرف.

التوصيات

1. علي المصرف المركزي التركيز علي سياسات تشجيع الصادر التي تؤدي بدورها إلي توفير النقد الاجنبي وزيادة عرضه مما يؤثر ايجاباً في صرف الجنيه السوداني.
2. علي المصرف المركزي الحد من الواردات مع تركيز سياسات يكون لها الدور الواضح في الحد من الطلب علي النقد الأجنبي للاغراض المختلفة .
3. لابد من توفير احتياطي كافي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي حتي يتمكن من مواجهة الاغراض المختلفة للنقد مما يساعد في استقرار سعر الصرف .
4. لابد من تحفيز الصادر وتقليل الوارد بهدف خلق موارد اضافيه من النقد الأجنبي التي تساهم في استقرار سعر الصرف.
5. إصدار سياسات تتحكم في صرف النقد الأجنبي والصرافات المختلفة للحد من السوق الموازي مما يعمل علي استقرار سعر الصرف.

قائمة المراجع

1. حمدي عبدالعظيم ، سياسة سعر الصرف وهامشية النهضة المصرية، القاهرة ، 1967 .
2. د. عبدالرحمن يسري احمد ، اقتصاديات النقود ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975.
3. د. عثمان يعقوب محمد ، كتاب النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوء المال ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الطبعة الثالثة 2003
4. د. محمود حسين الوادي، د. زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العام ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2007 .
5. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 1964 م.
6. طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى.
7. العشري حسين درويش ، التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة.
8. فلاح حسين الحسيني ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2003 .
9. وجيه شندي ، المدفوعات الدولية ، وأزمة النقد العالمية.
10. د. خالد حسن البيلي ، كتاب الاقتصاد الدولي ، الطبعة الثانية ، 2007 .
11. مايكل ابدجمان:الاقتصاد الكلي،النظرية والسياسة(الرياض،دار المريخ1988م).

الرسائل الجامعية:

1. منى نصر الدين بشير، أثر التطور شركات الصرافة علي سوق النقد الاجنبي ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في البنوك والتصدير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 .
2. سامي شرف الدين الطيب، اثر الصرافات علي سعر الصرف ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 .
3. نزار العجمي رحمة الله ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني في توفير موارد المالية للنقد الاجنبي، بحث تكميلي لنيل

درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم
والتكنولوجيا ، 2007 .

المجلات والتقارير:

1. عدنان المسلم ، مجلة المصارف الكويتية ، نظم اسعار ا لصراف ومخاطر الازمات
المالية ، الكويت 2005 ، ص (2) .

2. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي ، للعام 2005. و 2006 ،2013

.